



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية
الشعبية: تاريخ الشعبية: تاريخ المغاربة العرب المعاصر
الرمز: الرمز: الرمز: الرمز: الرمز: الرمز:

اتحاد المغرب العربي النشأة - التطور والتحديات

م 2018-م 1958

مذكرة مكملة لمطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر
من إعداد الطالبتين:
تحت إشراف:
د. بن سويسى محمد ● ابراهيمى حورية
● بکاوی عائشة

2019/06/16

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبد الرحمن باعثمان	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
محمد بن سويسى	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومحررا
محمد برمكي	أستاذ محاضر "ب"	متحن

السنة الجامعية: 1439هـ-1440هـ / 2018م-2019م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
اللّٰهُمَّ اكْفُنْهُ مِنَ الْجَنَّةِ
وَلَا تُنَزِّلْهُ إِلَى الْجَهَنَّمِ
وَلَا يَرْجِعْ إِلَيْكُنَا

إِهْدَاء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مأثرهما، أبي وأمي، إلى زوجي الكريم وإلى كل أفراد عائلتي وأولادي وأخواتي وإنجني، وإلى كل من ساعدني في إكمال مشواري الدراسي، وإلى جميع أصدقائي وخاصة صديقة دربي ومشواري عائشة.

كما لا أنسى الأستاذ المشرف محمد بن سويسى، وإلى جميع الأساتذة.

كما أهدى هذا العمل إليكم خاصة وإلى الحضور.

حورية

إهدا

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى العائلتين الكريمتين

إلى الوالدين الكريمين

وإلى زوجي وسندى إلى قرة عيني أبى هاء الدين

إلى أخواتي وإخوانى

إلى كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

محمد بن سويسى

إلى زميلتي في هذا العمل حورية ...

إلى كل زملاء الدراسة

كلمة شكر

بسم الله والصلوة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد رسول الله:

نوجه بخالص الشكر وعميق التقدير اعترافاً منا بالفضل والجميل

للدكتور : محمد بن سوسي

الذي قبل بالإشراف على هذا العمل، والتصويب في جميع مراحل إنجازه، وزودنا بالنصائح والإرشادات التي
أضاءت أمامنا سبل البحث، فجزاه الله كل خير عنا.

كما نوجه الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة أحمد دراية أدرار.

إلى كل من دعمنا لإتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيع فلهم جزيل الشكر.

ابراهيمى حورية

بكاوي عائشة

المقدمة

المقدمة:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، العديد من التكتلات ومن بين هذه التكتلات ظهور التجمعات الإقليمية، حيث أصبحت هذه الأخيرة حقيقة ثابتة، وأصبحت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، وذلك من أجل التعاون والتنسيق فيما بينها وفي مختلف الميادين سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية، وكذلك ظهرت نظراً لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترتبط اقتصadiات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل من الصعب على أيّة دولة مهما كانت مواردتها الطبيعية والبشرية أن تدير سياساتها الاقتصادية بمُعْزَل عن سياسات الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها، وغالباً ما كانت هذه التكتلات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يتهددها، مما حتم على الدول الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية والإقليمية لتحقيق مصالحها.

وهكذا ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي ككتلة إقليمي، يسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية والذي يضم الدول المغاربية الخمسة (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا)، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دولة وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق الاتحاد المغربي، وقد تأسس هذا الاتحاد في محاولة إنشاء تنظيم إقليمي يخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم خلافاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني، وتحت هذا تحور موضوع دراستنا حول اتحاد المغرب العربي (النشأة والتطور والتحديات 1958-2018).

أهمية الدراسة:

لاشك أن الموضوع يكتسي أهمية بالغة، وأهميته تكمن في منطقة المغرب العربي وما تمتاز به من موقع جيوستراتيجي وثروات طبيعية هائلة، وخاصة أن الموضوع لم يحظى بمحفظة الكافي في الدراسة من طرف الباحثين الأكاديميين وغيرهم.

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة أسباب منها:

- رغبتنا في الاستفادة والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات على الاتحاد المغاربي، وذلك من خلال إطلاعنا على أهم إمكانياته ود الواقع قيامه وظروف تأسيسه وكذلك أهم العرائيل التي كانت سبب في عشر مسيرته، وعن أهم مداخل تفعيله المتاحة من أجل بعث اتحاد مغاربي يعكس تقل هذه المنطقة.
- اهتمامنا بقضايا دول المغرب العربي ومدى تأثيرها وتأثيرها على الساحة العالمية، لاسيما أن الجزائر دولة من دول المغرب العربي.
- تزويد المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية، وكذلك لكونه مفقود وغائب عن المكتبة الجامعية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الموضوع في: ما المسار الذي قطعه اتحاد المغرب العربي من حيث النشأة والتطور والتحديات 1958-2018؟ وأهم المعوقات والتحديات التي واجهته؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية وهي:

- كيف نشأ اتحاد المغرب العربي؟ وما مراحل تطوره؟
- ما د الواقع و إمكانيات نشأة اتحاد المغرب العربي؟
- ما مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي لتخطي المعوقات؟

منهج البحث:

ومحاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة منها، اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريجي التحليلي والذي يعتبر هو الأنسب لطبيعة الموضوع والملاائم للدراسة، لأن المنهج العلمي الذي يتبعه الباحث أو المؤرخ في دراسته لهذه المواضيع التاريجية، وفقا خطوات بحث معينة ترتكز على المصادر التاريجية، واستخدمنا لدراسة الموضوع أدلة التحليل لمناقشة وتحليل بعض المعطيات و الإحصائيات التي تخللها بحثنا هذا والخروج بنتائج.

الدراسات السابقة:

يعتبر اتحاد المغرب العربي أقدم تجربة في العالم العربي، وذلك من خلال تطرق ودراسة هذا الموضوع من قبل العديد من الباحثين والكتاب العرب المغاربة، ومن أبرز المؤلفات في ذلك نجد مؤلف السياسة والمجتمع في المغرب العربي للعقاد صلاح والذي صدر عام 1971م، حيث استفدنا من هذا المصدر لمعرفة خلفيات إتحاد المغرب العربي ومفهومه.

والدراسة الثانية هو المغرب العربي الكبير نداء المستقبل للمؤلف مصطفى الفيلالي والذي صدر عام 1989م، والذي أفادنا ببداية إنشاء اتحاد المغرب العربي، وكذلك تجربة التعاون الاقتصادي وتجربة اللجنة الاستشارية.

أما الدراسة الثالثة وهو كتاب اتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الصادر عام 2010م للمؤلف عبد الوهاب بن خليفة، حيث ركزنا فيه على الأسس التاريخية للتجربة التكاملية للإتحاد والإمكانيات التي تتمتع بها المنطقة.

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع المتنوعة منها كتاب اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية) لمانع جمال عبد الناصر، وكتاب الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي لداهش محمد علي.

خطة البحث:

لدراسة هذا الموضوع انتهجنا خطوة مقسمة إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول نشأة اتحاد المغرب العربي في مبحثين، الأول تطرقنا فيه للإطار المفاهيمي لإتحاد المغرب العربي، والثاني تضمن مراحل تطور إتحاد المغرب العربي.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه إمكانيات ودوافع نشأة إتحاد المغرب العربي في مبحثين، الأول خصصناه إلى إمكانيات نشأة الإتحاد المغاربي، والثاني تضمن دوافع وظروف نشأة الإتحاد المغاربي.

أما بالنسبة للفصل الثالث فسلطنا الضوء من خلاله على معوقات ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي في مبحثين، الأول تمت الإشارة فيه إلى المعوقات السياسية والاقتصادية التي واجهت الاتحاد المغربي، والثاني خصصناه إلى دراسة مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.

وأنهينا مذكرتنا هذه بخاتمة، حيث تناولت جملة من النتائج التي توصلنا إليها وبعض التوصيات لاستمرار فعالية اتحاد المغرب العربي.

وبإضافة إلى مجموعة من الملحق وقائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها.

الصعوبات:

ما لا شك فيه أن أمام كل باحث تعترضه صعوبات كثيرة، يحاول تجاوزها وتخطيها، فقد واجهتنا أثناء إنجازنا لهذا العمل المتواضع صعوبات عديدة نذكر أهمها:

- صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية للموضوع من مصدرها الأصلي.
- إن جل المراجع التي اعتمدنا عليها متشابهة وتحتوي في أغلبها على نفس المعلومات، مما حال بيننا وبين الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الجديدة بخصوص موضوعنا.
- صعوبة الحصول على المادة العلمية وقلتها في المجال المحدد في عنوان المذكورة، لاسيما فيما تعلق بمسار اتحاد المغرب العربي من سنة 1990م إلى غاية سنة 2018م.

وبالرغم من كل هاته الصعوبات التي جاهتنا، إلا أنها حاولنا جاهدين إنجاز هذا العمل المتواضع راجينا من الله عز وجل أن يفيد غرض كل من اطلع على بحثنا هذا.

الفصل الأول : نشأة إتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: مفهوم إتحاد المغرب العربي.

المطلب الثاني: تأسيس إتحاد المغرب العربي.

المطلب الثالث: أهداف إتحاد المغرب العربي وهياكله.

المبحث الثاني: مراحل تطور إتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: مرحلة تطور العمل الوحدوي المغاربي (1945-1958م).

المطلب الثاني: مرحلة تطور الإتحاد من مؤتمر طنجة إلى استقلال الجزائر 1962م.

المطلب الثالث: مرحلة تطور مسار التجربة الوحدوية (1964-1989م).

المطلب الرابع: مرحلة تراجع مسار اتحاد المغرب العربي (1990-2018م).

الفصل الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي.

إن الهدف من قيام الإتحاد المغاربي لا يعني أن دول المغرب العربي (المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - موريتانيا)، سوف تتشكل وحدة سياسية، ويجوز لها أن تذوب في كيان واحد أو في الوطن العربي الكبير، لأن الهدف من فكرة إقامة الإتحاد المغاربي ما هي إلا خطوة أولى لتدعم أواصر العلاقات بين دول جمع بينها تاريخ ولغة ومعاهدات ووحدات مشتركة طيلة تاريخها المشترك. ولنا في هذا الإطار مثال جيد ونعني به قيام مجلس التعاون للدول الخليج العربي الذي حقق النجاحات تلو النجاحات في مختلف الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء شعوبها، ونعتقد أن هذه التجمعات العربية ما هي إلا خطوة إيجابية في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة¹.

ويشكل مطمح المغرب العربي الموحد مكونا ثابتا ضمن اهتمامات الحركات السياسية الوطنية بال المغرب العربي، وإن كانت حدود مشروع الوحدة هذه لا تختلف مضامينها وتصورتها بحسب أوضاع الأقطار الثلاث ومدى نمو الوعي الجماهيري بها، مما يجعل الباحثين يختلفون حول المفاهيم والأسس المحددة لمشروع المغرب العربي².

¹. العقاد صلاح، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 190.

². نفسه، ص 195.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإتحاد المغرب العربي.

ولتحديد الإطار المفاهيمي لإتحاد المغرب العربي، سنخصص المطلب الأول لتناول مفهومه ، وتأسيس إتحاد المغرب العربي من خلال المطلب الثاني، إضافة إلى التطرق إلى أهداف إتحاد المغرب العربي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم إتحاد المغرب العربي.

تمثل منطقة المغرب العربي امتداداً جغرافياً¹ موحداً تشتراك في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، وهي عناصر الهوية تغلب منطق الوحدة على الانفصال لدول المغرب العربي.

ومفهوم المغرب العربي ارتبط بجدل منهجي حول مفهوم كيانه، وبالعودة إلى التاريخ يمكن فهم سيرورة تشكل هذا الكيان عبر مختلف المراحل التاريخية، فمنطقة المغرب العربي تمثل امتداداً جغرافياً موحداً، وكياناً يشتراك سكانه في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، وقد اندمجت خلال عقود في إطار الأمة الإسلامية².

ارتبط مشروع المغرب العربي، خلال المرحلة الاستعمارية بتحقيق الاستقلال الوطني لأقطار المغرب العربي من خلال الاستعمار من خلال وحدة العمل لا وحدة الهوية، كما أنه وجهت المجهودات أساساً لمواجهة المستعمر بجميع بلدان المغرب العربي ولو على مراحل متتالية³.

وقد واجهتنا صعوبات كثيرة ونحن نحاول البحث في مفهوم المغرب العربي، خاصة من حيث تنوع مصطلحات وتسميات هذا الإطار الجغرافي بنفس الشكل الذي مس الاختلاف في النظرة لمفهوم مشروع المغرب العربي الموحد، فإتحاد المغرب العربي يعرف على أنه نموذجاً للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس التآخي والتوئام في إطار الدين الواحد والوحدة العربية، والذي كان ميلاده سنة 1989م في العاصمة الغربية بمدينة مراكش، وضم خمس دول هي: الجزائر والمغرب وتونس ولibia وموريتانيا.

¹. انظر الملحق رقم 01.

². عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 25.

³. نفسه ، ص 29.

المطلب الثاني: تأسيس إتحاد المغرب العربي.

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي مناخاً سياسياً ساده روح التفاؤل والمحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبذا وكان مرحلة جديدة بدأت، وببدأ معها طوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تبعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير¹، وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة بين أهم قطرين في المغرب العربي وهما الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية، التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في العاصمة الجزائرية سنة 1988².

وعلى ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة التي دارت بين القادة المغاربيين في مدينة زرالدة الجزائرية يوم 10 جوان 1988م، تقرر تشكيل لجنة عليا مشتركة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون، حيث اجتمعت هاته اللجنة في العاصمة الجزائرية في جويلية 1988م، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والاقتصاد والإعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية، كانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانفتاح أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بات يهدد الأمن الوطني والإقليمي والعربي بالنتيجة، فقد انفق المجتمعون على أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، هو المنطلق إلى إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة، والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الإتحاد بين أقطار المغرب العربي³.

¹ محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011، ص 78.

² نفسه، ص 79.

³ محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 193.

ولقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التناحر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يجب حل كل المشاكل بعيداً عن المزاج السياسي على اعتبار أن الوحدة فوق كل شيء¹.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنشقة عن قمة زرالدة في نهاية العام 1988م، صدر البيان الختامي في 24 جانفي 1989، وتقرر عقد القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية، وبعد ذلك التأم القادة المغاربيون في المؤتمر خلال الفترة من 15 إلى 17 فبراير 1989²، وأعلن القادة المغاربيون عن معايدة تأسيس (إتحاد المغرب العربي) والقادة هم³:

- 1 الشادلي بن جديد⁴ (الجمهورية الجزائرية).
- 2 معمر القذافي⁵ (الجماهيرية الليبية العظمى).
- 3 زين العابدين بن علي⁶ (الجمهورية التونسية).
- 4 الحسن الثاني⁷ (المملكة المغربية).

¹ توفين عبد المنعم مسعد، (الإطار الإقليمي العربي في السبعينيات، مجلة المستقبل العربي، ع 132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، فيفري 1991، ص 23).

² محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 193.

³ انظر الملحق رقم 02، معايدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

⁴ الشادلي بن جديد : أحد قادة حرب التحرير في الجزائر ثالث رئيس للجزائر منذ استقلالها عن فرنسا، ولد الشادلي بن جديد عام 1929م، اختير عضواً في اللجنة الثورية إثر الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين ضد أحمد بن بلة، انظر <https://ar.wikipedia.org>

⁵ معمر القذافي: عسكري وسياسي ليبي، بن نظام حكم غريب في بلاده سماه "الجماهيرية"، ولد معمر محمد عبد السلام ابومنيار القذافي في سنة 1942م، كان قائداً عسكرياً قبل أن يتولى رئاسة ليبيا عقب انقلابه على الحكم الملكي السنوسي، انظر <https://ar.wikipedia.org>

⁶ زين العابدين بن علي: رئيس الجمهورية التونسية من 1987م إلى 2011م، وهو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا 1956م بعد حبيب بورقيبة، أقام أول انتخابات تعتبر قانونية تعددية سنة 1999م، انظر <https://ar.wikipedia.org>

⁷ الحسن الثاني: هو ملك حكم المغرب 38 عام، عرف بحنكته ودهائه السياسي، ولد الحسن الثاني بن محمد بن يوسف سنة 1929م بالرباط، عمل إلى جانب والده مستشاراً سياسياً خاصة بعد تعيينه ولباً عام 1957م بحكم تكوينه الدراسي وثقافته الواسعة والنباهة التي عرف بها منذ الصغر، انظر <https://ar.wikipedia.org>

5- ولد الطابع¹ (جمهورية موريتانيا الإسلامية).

وقد تم في هذا الاجتماع الإعلان رسميا عن قيام إتحاد المغرب العربي، حيث وقع الخمسة² على الوثائق الثلاثة وهي:

1- إعلان قيام إتحاد المغرب العربي.

2- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجأها الفرعية.

3- معايدة إنشاء إتحاد المغرب العربي: والتي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقة للإتحاد وكذلك وضعت أهدافه وهي كله³.

المطلب الثالث: أهداف إتحاد المغرب العربي وهي كله:

أولاً- أهداف إتحاد المغرب العربي :

تضمنت معايدة إتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف، التي نصت عليها المادة الثالثة، ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

1- الأهداف السياسية:

وهي من أهم الأهداف التي سعى الإتحاد لتحقيقها، وهي كالتالي:

أ- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، تعاون دبلوماسي وثيق على أساس الحوار.

ب- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الأقطار الأعضاء وشعوبها ببعض.

¹. ولد الطابع: سياسي موريتاني، بدأ حياته ضابط في الجيش وشارك في الانقلاب الذي أطاح بالنظام المدني، ولد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع عام 1941م في مدينة اطار شمالي موريتانيا، كان أحد الأعضاء التي أطاحت بنظام المختار ولد دادة وتقلد مناصب سياسية وعسكرية فكان وزيرا أول ثم قائد لأركان الجيش، انظر <https://ar.wikipedia.org>.

². أحمد صديق، الاتحاد المغرب العربي في العالم العربي، دار إفريقيا الشرق، ط 2، الدار البيضاء، 1991، ص 93.

³. جمال عبد الناصر مانع، الاتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 88.

ج- ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية)، وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة¹.

2- الأهداف الاقتصادية:

وتمثل في:

أ- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذها من وسائل لهذه الغاية.

ب- العمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية².

3- الأهداف الثقافية:

نصت المادة الثالثة في هذا المجال على:

أ- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته.

ب- الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام.

ج- صيانة الهوية القومية العربية.

د- تبادل الأساتذة و الطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية³.

4- الأهداف الدفاعية:

- صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء⁴.

¹. محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 194.

². المادة الثالثة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، أنظر الملحق رقم 02.

³. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 96.

⁴. المادة الثالثة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، أنظر الملحق رقم 02.

ثانياً- هيكل إتحاد المغرب العربي:

لقد نصت معايدة الإتحاد المغربي على البناء الهيكلية التنظيمي للإتحاد، حيث يتكون من مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها المعايدة، وندرجها فيما يلي:

1- مجلس الرئاسة:

وهو أعلى سلطة في الإتحاد ويكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وقد عُدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما نصت المادة الرابعة من معايدة إنشاء إتحاد المغرب العربي على:

أ- أن يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

ب- أن تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

كما حددت المادة الخامسة من معايدة إنشاء إتحاد المغرب العربي أيضاً ما يلي:

أ- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة.

ب- بمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه¹.

2- مجلس وزراء الخارجية:

يتتألف مجلس وزراء الخارجية من وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة وله العديد من المهام:

- الاهتمام بكافة الملفات التي تخص المغرب.
- التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.

¹ محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 195.

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات المادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات¹.

3- لجنة المتابعة:

تتكون من مثل واحد عن كل حكومة، وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاها إلى مجلس وزراء الخارجية، كما تعمل على اقتراح مشاريع تنمية مشتركة تعزز عمل إتحاد المغرب².

4- اللجان الوزارية المتخصصة:

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من ممثلي دول الاتحاد على مستوى الوزراء المعينين أو من ينوب عنهم.

ونصت المادة التاسعة والعشرون على:

تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بدراسة واقتراح سياسات العمل المشترك بين دول الاتحاد كل في دائرة اختصاصها، كما تقوم بوضع الإجراءات التفصيلية على ضوء توجيهات وقرارات مجلس الرؤساء، كما أحدث هذا المجلس أربعة لجان متخصصة ويتولى عملها من خلال مشاركتهم في المشاريع الحالة من طرفهم إلى مجلس وزراء خارجية³.

وهاته اللجان هي:

- أ- لجنة الأمن الغذائي: مهمتها وضع الخطة الرئيسية للسياسية الزراعية والمائية.
- ب- لجنة المالية والاقتصاد: مهمتها التخطيط الاقتصادي.
- ج- لجنة البنية الأساسية: تتولى أمور الإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات.

¹. محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق ، ص 195.

². نفسه ، ص 195.

³. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 218.

د- لجنة الموارد البشرية: تكتم بوضع إستراتيجية تربوية في دول المغرب العربي، وتطوير البرامج الدراسية وتوحيدها¹.

5- الأمانة العامة:

وهي الجهاز الفني والإداري للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيط بها إليها مجلس الرئاسة².

6- مجلس الشورى المغربي:

وهو عبارة عن هيئة استشارية ويكون من عشرون عضوا من كل قطر وهو خاضع لمجلس الرئاسة، ويمكن تحديد صلاحيات مجلس الشورى المغربي في العناصر التالية:

- أ- يرفع ما يراه من توصيات إلى مجلس الرئاسة بهدف تعزيز عمل الاتحاد.
- ب- يشرف على رئاسة المشاريع والقرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة.
- ج- إبداء الرأي حول القضايا يحيط بها عليه مجلس الرئاسة³.

6- الهيئة القضائية:

تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينها الدولة المعنية لمدة ستة سنوات، وتحدد بالنصف كل ثلات سنوات ومقرها نواكشط، وتخص الهيئة بالنظر في التزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيط بها إليها مجلس الرئاسة⁴.

¹. عبد الوهاب بن خليفة، الاتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص 76-77.

². جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 175.

³. عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 80-81.

⁴. نفسه ، ص 82.

8- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تم إنشائه في 10 مارس 1989م بين دول الاتحاد ومقره في تونس ويهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي متراوط ومتكمال¹.

9- الجامعة وأكاديمية العلوم المغاربيتين:

تم تأسيسها في 23 جويلية 1990م ومقرها بطرابلس ومن مهامها:

أ- الحد من هجرة الأدمغة.

ب- المساهمة في تنمية البحوث العلمية في الميادين.

ج- تنظيم لقاءات عملية ودورات تدريسية².

¹ عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 83.

² نفسه، ص 83.

المبحث الثاني: مراحل تطور إتحاد المغرب العربي.

من إتحاد المغرب العربي خلال مسيرته بعدة مراحل مختلفة منذ تأسيسه إلى اليوم والتي ستحاول التطرق لها من خلال مطالب المبحث الثاني.

المطلب الأول: مرحلة تطور العمل الوحدوي المغربي (1945-1958).

إن سياسة الاضطهاد البالية التي انتهجتها فرنسا اتجاه أقطار الشمال الإفريقي غداة الحرب العالمية الثانية انعكست أثارها العميقة على نمو الحركات الوطنية بهذه الأقطار، فقابلت العناصر الوطنية التطورات الدولية والإقليمية بتصميم أكبر على ضرورة الحد من السياسة الفرنسية وإن تطلب الأمر استخدام القوة في وجه المستعمر الأجنبي¹.

ويتجلى هذا الموقف المعبر عن الحرية وإلى تغير الأوضاع من خلال الخطوات الوطنية الهامة التي تحققت على مستوى كل قطر، إذ أعلن الحزب الدستوري الحر بتونس سنة 1946م سقوط الحماية واستقلال البلاد، وفي سنة 1947م أيد الملك محمد الخامس بالمغرب وثيقة الاستقلال التي صادق عليها حزب الاستقلال منذ 1944، أما في الجزائر فمثلت هذه السنة بداية التهيئة للعمل المسلح من خلال المنظمة الخاصة (LOS)، كما ظلت الأحزاب الوطنية المغاربية وفيه لنضالها من أجل التحرر وتحقيق وحدة المغرب العربي إذ عرف النشاط الوحدوي توسيعاً وحيويةً أكبر عقب الحرب العالمية الثانية نلاحظ ذلك من خلال تبادل الزيارات وربط الاتصالات وكذا الاهتمام التعبوي لمسألة الترابط الوحيدة بين أبناء المغرب العربي، وقد كللت جهودها سنة 1947م لتحقيق خطوة هامة على صعيد إرساء تنظيمات مشتركة للمغرب العربي وذلك لإنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة ثم تكوين لجنة تحرير المغرب العربي مع بداية سنة 1948م ، وتبنت هذه اللجنة خطة مشتركة لتوحيد حركة الكفاح ضد الاستعمار الواحد وكان الهدف الرئيسي لهذين التنظيمين هو وحدة الكفاح والتمسك باستغلال كافة أقطار المغرب العربي².

¹. عبد الله مقالاتي، المرجع السابق، ص35.

². نفسه، ص36.

المطلب الثاني: مرحلة تطور الاتحاد من مؤتمر طنجة إلى استقلال الجزائر 1962.

شعر المغاربة بوحدة المصير والتضامن المشترك، حيث تساندت الحركات الوطنية المغاربية التي اختلفت توجهاتها وتضامنت لمواجهة القوى الاستعمارية وهبت للإعلان تكتافها خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وقد ظلت تلك الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خاضته ما بين (1955-1956م)، وعقب منح المستعمر تونس والمغرب استقلالها¹ دعى محمد الخامس إلى إقامة نوع من الاتحاد الثلاثي لعقد ندوة بين هذه الأقطار من أجل معالجة القضية الجزائرية والأقطار المغاربية².

لكن المبادرة فشلت نتيجة تحويل الطائرة التي كانت تنقل الزعماء الجزائريين المفاوضين واعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية في 22 أكتوبر 1956م.

لقد بلغت الاعتداءات الفرنسية ذروتها على التراب التونسي والجزيري عام 1958م حيث كانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصوتها الحاسمة، إذا كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمعربين المتضامنين مع الجزائر وكذلك مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني، هذا ما دفع برجال الحركة الوطنية المغاربية إلى ضرورة التنسيق واللقاء المشترك في مؤتمر تاريخي عرف بـ مؤتمر طنجة 1958³.

- مؤتمر طنجة 1958:

بعد العديد من الاتصالات والحاديات بين الأحزاب الثلاثة، تم الإتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة، وحدد تاريخ الانعقاد بشهر أبريل من سنة 1958م، بعد أن تم الإتفاق

¹. عبد الله مقالتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، دار السبيل، ط 1، الجزائر، 2009، ص 204.

². محمد بلقاسم، طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال إفريقيا)، مجلة الرؤية، ع 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997، ص 319.

³. عبد الله مقالتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإfricanية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 206.

على تحديد التاريخ والمكان أصدر مثلاً حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي وحزب جبهة التحرير الوطني وحضرت Libya هذا الاجتماع بصفة مراقب¹.

وقد بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضواً، وقائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالتالي²:

الوفد الجزائري:

- 1 فرات عباس
- 2 عبد الحفيظ بوصوف
- 3 عبد الحميد مهري
- 4 الدكتور أحمد فرنسيس
- 5 أحمد بومنجل
- 6 ملود قايد المدعو رشيد

الوفد التونسي:

- 1 الباهي الأنعم
- 2 الطيب مهري
- 3 عبد الله فرات
- 4 أحمد تليلي
- 5 علي البلهوان
- 6 عبد المجيد شاكر

الوفد المغربي :

- 1 علال الفاسي

¹. معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمـة، الجزائر، 2010، ص 136.

². نفسه، ص 137-138.

- 2 أحمد بلافريج
- 3 المهدى بن بركة
- 4 عبد الرحيم بو عبيد
- 5 الفقيه البصري
- 6 محجوب بن صديق
- 7 أبو بكر القادري

وانعقد مؤتمر طنجة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- 1 الثأر من فرنسا بسبب تحويلها الطائرة المقلة للوفد الجزائري لحضور اجتماع تونس 1956م، ومن ثم إفشال المحاولة الوحدوية ثم قصفها بدعم من قوات حلف الشمال الأطلسي لساقيه سيدى يوسف في فيفري 1958.
- 2 الاستجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن.
- 3 رد فعل اتحاد معايدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة.¹

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعنى العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة، باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار وقد رسم زعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة المغاربية، وقد قرر مؤتمر طنجة إقامة المؤسسات المشتركة الفيدرالية وهي:

- 1 تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي.
- 2 تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في المنطقة.
- 3 توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن.
- 4 تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- 5 اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر.

¹ حسين بوقرة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 20.

6 - دعم الثورة الجزائرية¹.

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن المؤتمر فإن الظروف الدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته، فالجزائر كانت منشغلة بالثورة المسلحة، وبالتالي لا يمكنها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الاستقلال، أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة المستقلة وما أبْخَرَ عنها من تحديات ومتاعب بسبب التبعية الفرنسية، وبالتالي لم يكن في استطاعتتها تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة².

المطلب الثالث: مرحلة تطور مسار التجربة الوحدوية (1964م-1989م).

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي، بعد حصول دولها على الاستقلال³، حيث عرفت هذه المنطقة تجربتين بارزتين في محاولة إقامة تكامل مغاربي، والتي تمثلت فيما يلي:

1 - اللجنة الاستشارية الدائمة:

برز الاهتمام بالتكامل الاقتصادي من استقلال الجزائر، وإدراك القيادات السياسية لأهميته. حيث انطلق الاتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964م هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم لتكامل والاندماج⁴.

وهكذا ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 26 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1964م، حيث انعقد المؤتمر في تونس ضم وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي، قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وقد تم التوقيع على بروتوكول اتفاق سمي بروتوكول

¹. مصطفى الكيتي و آخرون، (اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي)، مجلة الدراسات العربية، ع 03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989، ص 08.

². حسين بوقرة، التكامل في العلاقات الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 20-21.

³. محمد علي داهش، الحركات الوحدوية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 191.

⁴. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 64.

تونس والذي نص على بعد لجنة استشارية مغاربية دائمة تضم في عضويتها كل من الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا، ومقرها في تونس وهو بذلك يشكل شهادة ميلاد رسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي للبلدان المغرب العربي¹.

وقد نتج عن هذه اللجنة هيئات ذات الطابع الاقتصادي، وهي:

أ- مجلس وزراء الاقتصاد: الذي يعتبر بعثة الهيئة العليا للجنة، ويكون من وزراء الاقتصاد أو ما يماثلهم في الدول الأعضاء، اجتمع سبع مرات من تكوينه إلى غاية 1975.

ب- اللجان القطاعية الفنية المتخصصة: هي لجان قامت وفقاً لمتطلبات مسار عملية التكامل، وهي 20 لجنة قطاعية.

ج- مركز الدراسات الصناعية: الذي أسس عام 1967 م يدرس هذا المركز مختلف مشاريع التنمية الصناعية في المنطقة كما يعمل على ضمان حسن التنسيق بين خطوط التنمية لدول المغرب العربي².

وقد عقدت اللجنة العديد من المؤتمرات الوحدوية على المستوى الوزاري للدول المغاربية بنيت على المقاربة الاقتصادية، وهي كالتالي:

1- مؤتمر طنجة 26-28 نوفمبر 1964، ومن أهم توصياته:

- دراسة مفصلة مقارنة للإمكانيات الصناعية الموجودة.
- دراسة مقارنة للإنتاج الزراعي.

2- مؤتمر طرابلس 27-02 ماي 1965، أهم توصياته:

- دراسة وتنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأربع.
- إنشاء أجهزة متخصصة للتنمية الاقتصادية.

¹. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 63.

². حسين بوفرة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 38-39.

3- مؤتمر الجزائر 8-11 فيفري 1966، وأهم توصياته:

- أكد على مواصلة بناء قطاعي الصناعة والتجارة.

4- مؤتمر تونس 22-23 نوفمبر 1967، وأهم توصياته:

- تحقيق الرسوم الجمركية.

- مضاعفات المبادرات بالنسبة للمتوجات الزراعية.

- إنشاء مصرف لتمويل عملية التوحيد¹.

مررت اللجنة الاستشارية الدائمة في تجربتها التكاملية بمراحل متميزة من حيث أنماط التكامل وإشكالية وساد فيها الأسلوبين الاقتصادي القطاعي الشامل.

أولاً: مرحلة التعاون القطاعي 1964-1967م:

كانت الأفضلية في هذه المرحلة للتعاون القطاعي، حيث قام مركز الدراسات الصناعية بعديد من الدراسات التي شملت العديد من القطاعات منها الصناعة والتجارة.

وانتخبت الحكومات المغاربية أهدافاً متفاوتة الأهمية حيث جعلت المرحلة الأولى الممتدة من (1964-1967) تسعى إلى إقامة وحدة كاملة ووحدة اقتصادية اندماجية وسوق مغاربية مشتركة، لكن سرعان ما تبين من خلال دراسات اللجنة الاستشارية أي السبل القطاعية المجزأة سيل وعرة تشيراً عدداً من المشاكل المعوقلة مثل منشأ السلعة وطابعها المغاربي، ونسبة رأس المال المغاربي المستثمر في المشاريع الصناعية، وهكذا تم التخلص عنه².

ثانياً: مرحلة التعاون الكلي (1967-1975م):

اختارت الحكومات المغاربية في هذه المرحلة طريقة التعاون الكلي الشامل حيث قررت ندوة تونس المنعقدة في نوفمبر 1967م أن تطلب من اللجنة الاستشارية درس آفاق التعاون في

¹. عبد الله العروي، المغرب العربي (نظرة مستقبلية)، وزارة الخارجية الإمارات العربية المتحدة، 1983-1984، ص 195.

². مصطفى الفيلالي، المغرب العربي نداء المستقبل، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية 1989، ص 24.

نطاق إجمالي وضبط مرحلة تجريبية لمدة 5 سنوات وإعداد اتفاقية بين الحكومات للتعاون الاقتصادي، وقدمت اللجنة مشروع هذه الاتفاقية إلى مجلس وزراء الاقتصاد عند اجتماعهم في الرباط سنة 1970م، فأثار المجلس جملة من الاعتراضات الفنية في مضمون الاتفاقية تتعلق بمراقبة رأس المال وبهيكل كلفة الإنتاج وبالقيمة المضافة، وتقرر أن يعاد النظر في المشروع وكان ذلك عام 1975 ولكن رفض مرة أخرى وأوصى المجلس للتعاون القطاعي¹.

ثالثاً: مرحلة العودة للتعاون القطاعي 1975:

ظهر من جديد التعاون القطاعي مع تميز هذه المرة بعنصرتين:

- 1- تعميق التعاون ومدّه إلى مستوى الفروع والوحدات التابعة للقطاع الواحد.
- 2- توسيع مجالات هذا التعاون ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية والقطاع الزراعي.

وأوصت ندوة الجزائر التي انعقدت سنة 1975م بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة في تمويلها، وتأثيرها وتوزيع إنتاجها والقيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغاربي، بالنسبة لكل صنف من السلع المرسومة المستوردة من قبل الدول المغاربية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن تحديد قائمة بـ 30 سلعة مهمة مستوردة يمكن أن تنتج محلياً من قبل الدول المغاربية المعاونة، إلا أن كل هذه الدراسات والمشاريع توقفت والسبب يرجع إلى الخلافات الشائنة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، وتأزم العلاقات بين الدولتين ودخول المنطقة في سياسة المحاور والتعاون الثنائي المحدود بدل الجماعي والتكامل.

حيث أبرمت معايدة الإنماء والوفاق بين تونس والجزائر سنة 1983م ثم انضمت إليها موريتانيا فيما بعد، وقد اعتبرت هذه المعايدة كآلية لمواجهة كل ما يمكن أن يفرزه تدهور العلاقات بين تونس وليبيا من جهة، وبين الجزائر والمغرب من جهة ثانية، وكرد فعل دخل المغرب وليبيا في تحالف موازي عام 1984م أطلق عليه تسمية الإتحاد العربي الإفريقي².

¹. مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 24.

². حسين بوقدمة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 25.

واستمرت المشاورات بين القادة المغاربة بحثاً على تكثيف سبل التعاون إلى أن خلصوا في القمة المغاربية المنعقدة ما بين 15 و17 فبراير 1989 بمدينة مراكش بالغرب، والتي توجهت بتأسيس إتحاد المغرب العربي تطرقاً في ما سبق لكيفية تأسيسه، لكن على الرغم مما أبدته التجربة من جدية من حيث الدراسات والمشاريع المقترحة وال Capacities الفنية المتوفرة إلا أنه لم يكتب لها الاستمرار والنجاح لأسباب عديدة يتم التطرق إليها لاحقاً.

المطلب الرابع: مرحلة تراجع مسار اتحاد المغرب العربي (1990-2018م).

أولاً- عشر إتحاد المغرب العربي مطلع التسعينيات :

شهد اتحاد المغرب العربي تراجعاً كبيراً في مساره الذي يكاد أن نقول عنه أنه جامد أو متعرّض خلال هذه المرحلة، حيث بعد القمة التأسيسية المنعقدة بمراكش السابقة الذكر، تم عقد ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا، فالدار البيضاء، فنواكشوط، وأخيراً تونس في أبريل 1994م، أما الدورة السابعة المزمع عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية، وبعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكن الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و 19 مارس 2001م ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون الطيب الفاسي الفهري بدلاً من وزير الخارجية محمد بن عيسى، وجدد الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر، وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة¹.

وتعود مشاركة المغرب في الاجتماع الجزائري تغييراً في سياساته تجاه الاتحاد المغربي، وهذا بالرغم من كون أحد المصادر الجزائرية أشارت إلى أن المشاركة المغاربية في اجتماع الجزائر

¹ عبد النور بن عتر، الاتحاد المغربي بين الإفتراض والواقع، 2019/05/27، <https://www.aljazeera.net>، ص 03.

بمستوى منخفض تهدف إلى الضغط على الجزائر لقبول تسوية ثنائية لا تراعي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وعليه فإن الجزائر من جهتها ستسعى لأن يتبين الوزراء في اجتماعهم تعديلات تضع حداً لتدخل العلاقات الثنائية مع الصالح الإقليمية لهذه الدول، ومن جهة المغرب فمشاركتها بهذا الاجتماع المنعقد بالجزائر ربما يعكس قبولها بمناقشة بعض الملفات مع الجزائر دون إigham قضية الصحراء الغربية في كل التفاصيل والمناسبات، خاصة أن المغرب جمد عضويته في الاتحاد بحجج موقف الجزائر المناوئ لمصالحه فيما يخص قضية الصحراء الغربية، ولكن المغرب عاد إلى مؤسسات الاتحاد دون أن تغير الجزائر موقفها من هاته القضية¹.

ورأت تونس وليبيا أن تجميد نشاط مؤسسات الاتحاد يضر بمصالح الدول الأعضاء ولن يحل نزاع الصحراء الغربية، وعليه أصرت تونس وليبيا على ضرورة تنشيط مؤسسات الاتحاد للمحافظة على مصالح الدول الأعضاء وتغلب المصالح العامة عن المصالح الخاصة لاسيما بين الجزائر والمغرب، ولم يحدد الوزراء في اجتماعهم تاريخاً لانعقاد قمة مغاربية واكتفوا بتأكيد العمل على تنشيط مختلف مؤسسات الاتحاد بما فيها اجتماع قمة يسعى بعض الأطراف لعقدها قبل نهاية عام 2001م، ولم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994م بالرغم من أنه كان مقرراً عقد قمة كل سنة، والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في يناير من عام 1995م تسلمه رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقييد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته للجزائر، وجاءت الأزمة المغاربية الجزائرية في عام 1994/1995م لتتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المختضر أصلاً عندما جمد المغرب رسميًا عضويته احتجاجاً على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه، وضاع مسار الاتحاد بين تضارب مصالح أعضائه وتعثرت إرادة البلدان الأعضاء في تحسين اتحاد مغاربي قوي وبارز على الصعيد الدولي، كما أن هذه الأزمة أظهرت مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد².

¹. عبد النور بن عتتر، المرجع السابق، ص 03.

². عبد النور بن عتتر، المرجع السابق، ص 04.

ثانياً- مسار اتحاد المغرب العربي بعد الربيع العربي:

انعكست الأحداث الثورية السياسية لعام 2011 بعض دول الإقليم المغربي على استقرار أوضاعه، وتعد تونس ولبيما هما الدولتان التي دخلتا في ما سمي بالربيع العربي، الذي عصف باستقرارهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني وامتدت مخلفاته إلى حد الآن، الشيء الذي سيعود بطبيعة الحال على كل دول الاتحاد المغربي وذلك بالنظر لشبكة العلاقات العديدة والمعقدة التي تربط الدول المغاربية إقليمياً ودولياً ، الأمر الذي يجعل دول الإقليم أمام خيارات أحلاهما مر، إما تكشف الارتباطات الأوروبية اقتصادياً وأمنياً (ثنائياً أو جماعياً) لحل الأزمات الداخلية، والسيطرة على الارتدادات الأمنية المجاورة، وإما اختيار البديل الثاني الذي يفرضه تطورات الواقع وأزمات الحاضر هو التعاون وتفعيل العلاقات البيئية على كافة المستويات وخاصة الأمنية لأنها ضرورة حالية، بما يسمح بالسيطرة العاجلة والفاعلة على الأوضاع المتفرجة في الإقليم¹.

فالربيع العربي أدخل الإقليم العربي في وضع أمني غير مستقر وأصبحت كل دولة من دول الاتحاد تحترز من الخطر القادر من الحدود للدفع بالخطر، وكون إقليم المغرب العربي حسب موقعه الجغرافي يقع ضمن ثلاث مركبات أمنية متداخلة (شرق أوسطي - غرب المتوسط - الساحل والصحراء)، فكل مركب من هذه المركبات الثلاث له اشكالياته الأمنية الخاصة به، وبحكم التجاور الحدودي مع إقليم الساحل والصحراء المعروف بأزماته الاقتصادية والأمنية، نتيجة لتزايد مؤشرات هشاشة الدولة في هذه البلدان وحدودية نفاذها في المجتمع، على غرار انتشار الأنشطة الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، وتزايد معدلات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، كان لزاماً على الدول المغاربية بعد هذه الأحداث لاسيما أحداث الربيع العربي عوضاً عن العمل بشكل منفصل في كل مركب أمني على حدٍ، أن تعمل على تشبيك ارتباطها بهذه المركبات الثلاث، والعمل بصورة جماعية فيها نوع من التنسيق لمعالجة الإشكاليات الأمنية المتطورة في منطقة الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء، وهذا ما ظهر باكراً في الترتيبات

¹. نزيهة أحمد التركي، (استراتيجية الفرصة البديلة "الاختيار المغربي بين ضرورات الحاضر وطموحات المستقبل)، مجلة دراسات دولية، عدد 126/127، منظمة فريديريش إيبرت جمعية دراسات دولية ، تونس، جوان 2014، ص 7-8.

المغاربية في عام 2012م في المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود الذي عقد بطرابلس في 11 مارس 2012، بعد عام من بداية الأحداث في تونس وليبيا، والذي ضم وزراء الداخلية والدفاع في كل من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب والنيجر وتشاد ومالي ومصر للباحث في أمن الحدود، ويلاحظ هنا أن هذا الاجتماع لم يقتصر على دول الإقليم المغاربي فحسب بل شمل كذلك دول إقليم الساحل والصحراء متمثلة في النيجر وتشاد ومالي وكذلك إقليم شرق المتوسط في مصر وذلك ما يعكس الرؤية الأمنية المغاربية الجديدة، التي تقوم على ضرورة التنسيق الجماعي لمواجهة التهديدات المشتركة، كما تقوم أيضاً على ضرورة إشراك دول الساحل في المباحثات الأمنية الجارية، وانعكس ذلك بوضوح في المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني في 12 سبتمبر 2013م الذي عقد في تشاد حول "تعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء"، حيث أكدت الوفود على تفعيل خطة عمل طرابلس 2012، كما كانت اجتماعات وزراء الخارجية والداخلية لدول الاتحاد المغاربي تزداد كثافة من عام 2012م لتعزيز الرؤية الأمنية المغاربية الجديدة¹.

وعليه مما سبق نخلص إلى أن أحداث الربيع العربي عززت من ضرورة التعاون المغاربي لمحاباة الأوضاع الأمنية الغير مستقرة ضمن رؤية جديدة، إلا أنها عجزت على بعث ورفع الجمود على مسار الاتحاد المغاربي، وإعادة تنشيط مؤسساته التي تعرف الانسداد منذ مطلع التسعينيات والتي لم تعرف انعقاد قمة مغاربية منذ 1994م.

¹ . نزيهة أحمد التركى، المرجع السابق، ص 11-14.

خلاصة الفصل الأول:

إن فكرة المغرب العربي الموحدة هي فكرة قائمة ومرتبطة بالوعي المغاربي المبكر وباقناعهم بأن لا سبيل للتخلص من قبضة الاستعمار إلا بتوحيد الجهود وتشكيل كتلة موحدة وإن العمل المنفرد لكل قطر غير مضمون النتائج، وتبلور هذا التوجه خلال الفترة الاستعمارية من خلال دعوة الحركات الوطنية إلى ضرورة توحيد النضال المغاربي، وتجسد البعد الوحدوي للمغاربة في مؤتمر طنجة سنة 1958م الذي ضم الأحزاب المغربية الثلاث الحزب الدستوري عن تونس وحزب الاستقلال عن المغرب وحزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر وحينهاالجزائر لم تكن مستقلة وبعد استقلال البلدان المغاربية تحسنت التجربة فعليا وعلى قاعدة تعاون اقتصادي من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964م لخلق تكامل واندماج اقتصادي، لكن التجربة فشلت لأسباب عديدة، لتدخل المنطقة في سياسة الاحتكاف والمحاور والاتفاقيات إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث دفع بالدول المغاربية إلى تفكير في إنشاء تكامل مغاربي وذلك سنة 1989م، ولكن عرف اتحاد المغرب العربي تراجعا كبيرا في مساره وخاصة في الآونة الأخيرة التي عرفت حالة اللا استقرار السياسي لبعض بلدانه.

وعليه نخلص إلى أن انجازات التجربة التكاملية للدول المغاربية لم تكن في المستوى المطلوب أو بعبارة أخرى في مستوى طموح الشعوب والتي علقت أملا على هذه التجربة والحلم بالنجاح من أجل التقدم والرقي نحو الأفضل، والسبب يعود إلى العديد من العوائق والتحديات التي صاحبت مسيرة الإتحاد المغاربي، والتي لم يستطع التخلص منها وإلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: مقومات ودوافع نشأة

إتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: مقومات نشأة الإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية (الجغرافية).

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.

المطلب الثالث: المقومات الثقافية.

المبحث الثاني: دوافع وظروف نشأة الإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: الدوافع الداخلية لنشأة الإتحاد.

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية لنشأة الإتحاد.

المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية لنشأة الإتحاد.

الفصل الثاني: إمكانيات ودوافع نشأة إتحاد المغرب العربي.

تعد تجربة بناء الاتحاد المغاربي العربي من التجارب المهمة في منطقة شمال إفريقيا، ومن أجل تحقيق هذه التجربة لا بد من توفر مجموعة من المقومات والدوافع، والتي هي بمثابة الأساس لأي انطلاقة تكاملية، وبدونها لا يمكن أن يتحقق هذا الإتحاد، والتي تعتبر أساسية كونها تستمد قوتها من طبيعتها الدائمة¹.

وإن نشأة الاتحاد المغاربي راجع لعدة عوامل، وليس لعامل واحد، كما هو نتاج لتضاد مجموعه من العوامل منها الداخلية والخارجية وكذلك تنوع الإمكانيات².

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم الإمكانيات والمقومات والدوافع التي سهلت في قيام اتحاد المغرب العربي ومدى مساحتها في بنائه وقيامه.

¹. عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص40.

². جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص35.

المبحث الأول: مقومات نشأة الاتحاد المغاربي.

إن دراسة أي تشكيل أو وحدة إقليمية في أي حيز مكاني أو فترة زمنية معينة يستلزم تقديم العوامل التي يتتوفر عليها، ولذلك رأينا من الضروري تقديم بعض المعطيات الجغرافية والتاريخية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها شيء ضروري لدراسة الاتحاد المغاربي.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية (الجغرافية).

تُعد منطقة المغرب العربي عبارة عن متسع جغرافي متصل الحدود، متجانس الخصائص المادية، والسمات الطبيعية متكملاً الموارد الطاقوية والثروات والمنابع المائية ومتقارب الملامح البشرية¹، فمجموع مساحته الإقليمية الإجمالية قدرت بـ 6.048.141 كيلو متر مربع²، حيث تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، ويحدها الخط الأطلسي غرباً، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي شرقاً، ويعطي هذا الموقع الجغرافي أهمية كبيرة للمنطقة والتي تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية هامة ومترابطة تبدأ بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، فالبعد الإفريقي جنوباً بعد الشرق الأوسط شرقاً³، امتداداً إلى الخليج العربي وآسيا وأخيراً بعد الأطلسي غرباً⁴.

فمنطقة المغرب العربي تعد محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا، مما يزيد لهذه المنطقة من أهميتها الإستراتيجية ، إضافة إلى موقعها البحري التميز شمالاً على امتداد 4000 كلم من شريطة الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية، كما يعتبر الشريط البحري لخوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه

¹. انظر الملحق رقم 03.

². تمثل هذه المساحة كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية).

³. أحيمة محمد السنوسي، الاتحاد المغاربي وجغرافياً إقليمية واجتماعية وسياسية، جامعة المفتح، طرابلس 1999، ص 23.

⁴. عبد الحليم بن مشرفي، التنافس الدولي في منطقة "المغرب العربي" ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة قطر 17-18، فيفري 2013، ص 04-03.

دول المغرب العربي ممراً رئيسياً في العمليات التجارية¹، وهذا ما توضحه الخريطة التالية:



المصدر : http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

ولإبراز أهمية كل دولة من دول الاتحاد سنتطرق إلى مميزات وخصائص الدول الخمسة أعضاء الإتحاد وهي الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.

1- الجزائر:

الجزائر إحدى الأقطار العربية الواقعة شمال القارة الإفريقية، ممتدة على مسافة تزيد عن ألف كيلومتر بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالي، وتونس ولبيبا شرقاً، والمملكة المغربية غرباً، وتمتد جنوباً حتى الصحراء العربية الكبرى، وتبعد مساحتها 2.381.745 كيلو متر مربع، وتعتبر ثاني أكبر قطر عربي مساحة، وبلغ عدد سكانها سنة 2000 قرابة 31.600.000 نسمة.²

¹ أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-الجزائر-تونس-المغرب وموريتانيا)، دار النهضة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2004، ص 129.

² أحمد توفيق الدين، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 24.

وتنقسم الجزائر إلى أربعة مناطق طبيعية والتي تختلف عن بعضها اختلافاً كبيراً¹، وهي منطقة ساحل التل وفيه السهول الساحلية وجبال أطلس التل ومنطقة إقليم الهضاب وهو عبارة عن السهول واسعة مرتقبة تمتد بين أطلس التل وأطلس الصحراء، ومنطقة إقليم أطلس الصحراء وفيه جبال مرتفعة أهمها أوراس ومنطقة إقليم الصحراء في جنوب البلاد وتغطية الرمال والصخور والواحات².

2- المغرب:

تقع المغرب في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، يحدّها من الشرق والجنوب الشرقي الجمهورية الجزائرية، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء، والمملكة المغربية تمتاز بين دول المغرب العربي ب موقعها الممتاز لإطلاقها على كل من المحيط الأطلسي غرباً، والبحر المتوسط شمالاً، ولقد لعب الموقع الاستراتيجي للمغرب دوراً هاماً في التاريخ، وذلك بإفساح مجال واسع للنشاط التجاري والسياسي³.

أما مناخ المغرب فهو مناخ البحر الأبيض إلا أنه يختلف من مكان لآخر وذلك بسبب السلالس الجبلية والسوائل الشمالية والغربية وكذلك الصحراء التي في جنوب البلاد⁴.

3- تونس:

تقع الجمهورية التونسية في شمال قارة إفريقيا، وبالضبط في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس يحدّها من الجنوب الشرقي ليبيا، ومن الغرب الجزائر، عاصمتها مدينة تونس، تبلغ مساحتها 136.610 كيلو متر مربع، وتشغل الصحراء نسبة 40% من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة المحاذية للبحر⁵.

¹. أحمد توفيق المدي المرجع السابق، ص 29.

². أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 129.

³. نفسه ، ص 197.

⁴. محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريطانيا)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 200.

⁵. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام القاهرة، 2011، ص 07.

وأما مناخها فهو متنوع، ضمن مميزات البحر الأبيض في الشمال إلى خصائص المناخ الصحراوي في الجنوب، فدرجة الحرارة معتدلة على الساحل والمضاب، فالممناطق الشمالية تتمتع بدرجة حرارة تصل في المتوسط شتاءً إلى 10 درجات، وفي الصيف متوسطها 27 درجة، أما في الداخل فترتفع درجة الحرارة قليلاً، فتصل درجات الحرارة في الجنوب شتاءً إلى ما يقارب الصفر، وترتفع لتصل في المتوسط إلى 33 درجة.¹

4- ليبيا:

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية، حيث تتد من البحر الأبيض المتوسط في الشمال حتى حدود جمهورية النيجر وتشاد في الجنوب، ومن حدود مصر والسودان في الشرق حتى حدود تونس والجزائر في المغرب وبلغ عدد سكانها عام 2000 ما يقارب 5.200.000 نسمة.²

إن موقع ليبيا الجغرافي يمتاز بأهمية كبيرة فليبيا تعتبر حلقة وصل بين أقطار الشرق العربي والغرب العربي، ويرتبط سكانها بروابط التاريخ العربي، والنسبة بسكان مصر والسودان وتونس، كما أن ليبيا تمثل عمقاً استراتيجياً لمصر وتونس لسهولة الاتصال براً وبحراً وجواً بشقيقاتها³.

5- موريتانيا:

تعد موريتانيا في الجزء الشمالي القارة الإفريقية، يحدها من الشمال الغربى الصحراء الغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق جمهورية مالي، ومن الجنوب نهر السنغال، أما من الغرب وإضافة إلى حدودها مع الصحراء الغربية تطل موريتانيا على المحيط الأطلسي بجهة يبلغ طولها حوالي 600 كيلومتر مربع.⁴

¹. أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 89.

². محمود السيد، المرجع السابق، ص 07-08.

³. أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 09.

⁴. محمود السيد، المرجع السابق، ص 255.

وتبلغ مساحة موريتانيا 1.030.700 كيلو متر مربع، فموريتانيا أرض صحراوية وتعرف الأمطار إلا نادراً، وبالتالي مناخها صحراوي فهو حار وجاف بشكل دائم.¹

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.

تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما في مجال التكامل الاقتصادي الأفقي في المنطقة وإلى جانب الثروة المائية، والثروة السمكية المهمة توجد كذلك موارد طبيعية مهمة ومعادن.

تعد موريتانيا وحدها من أكثر دول العالم من حيث الاحتياط العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات، إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط.²

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط (الجزائر وليبيا)، حيث تشير الدراسات الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية.³

من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة .

المطلب الثالث: المقومات الثقافية.

بالرغم من تعدد روافد الثقافة في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعد اللغة المشتركة بين جميع أقطار المنطقة.

¹. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)، ج 14، المكتب الإسلامي، ط 2، بيروت، 1996، ص 515.

². عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 32.

³. نفسه، ص 33.

كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، وأن الدين الإسلامي هو أداة للوحدة فهو يدعوا لها، وينبذ التفرقة والتجزئة لأنها من عناصر الضعف والانحطاط فهو يحترم الحقوق الإنسانية والحريات الشخصية ويدعم الأسس العدلية لذا فهو أساس العملية التكاملية، ويضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد وجود تاريخ مشترك بين أقطار المغرب العربي عبر عدة قرون، فالتاريخ المشترك للمغرب العربي يعود إلى العصر القديم، قبل أن يعزز بدخول الإسلام الذي ساهم في تثبيت أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون قبل الاستعمار الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكيك.¹

وتعتبر وحدة التاريخ عاملًا أساسيًا في قيام الاتحاد، حيث عاشت شعوب هذا الإقليم أحدها مشتركة في السلم وال الحرب وعرفت نفس المصير عبر التاريخ، فتعاملت مع الفينيقيين، وألفت معهم دولة المجالس وتعاطت التجارة البحرية بشكل واسع، وتعرضت للاستعمار والاحتلال الروماني والوندالي والبيزنطي عدة قرون، واستقبلت الفتح الإسلامي وصدقته وبرسوله، وشاركت بقسط كبير في إقامة صرح الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها وواجهت تحديات الغرب الأوروبي المسيحي الحاقد طوال قرون العصر الحديث إلى أن وقعت فرنسا له إبتداءً من مدينة الجزائر عام 1830².

ف تعرض المغرب العربي إلى التقتيل والتشريد والتدمير، والقصر والإدلال والطمس لكل معلم الحضارة الأمازيغية وغيرها، فتصدوا جميعهم للمقاومة وتعاونوا وتكافدوا ضد الاستعمار وجيوش الاحتلال الأوروبي، وأصبح هذا كله صورة تبرز مصداقية التاريخ المشترك والنظرة الواحدة والمشتركة.

ويمكن أن نستخلص من كل هذا أن المغرب الأقصى يعد نموذجاً للتلاقي بين الثقافات والأجناس، على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي³. على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية التاريخية كمقومات أساسية للإتحاد،

¹. عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 32.

². يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقىات الوطنية والدولية، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 510.

³. نفسه، ص 511.

والتي من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج بين شعوبها، وهو ما يسهل من إقامة أساس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج التعاون الثقافي¹.

¹. يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 511.

المبحث الثاني: دوافع وظروف نشأة الإتحاد المغاربي.

عرف الإتحاد المغاربي عند قيامه العديد من الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة، ولاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987م، والتأخي التونسي الليبي في ديسمبر 1987م، وخلال كل هذا تهيأ المناخ لبناء المغرب العربي الكبير على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، فعلى مستوى العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة التي أكدوا فيها على مواصلة الجهود من أجل بناء المغرب العربي، كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربية من روح وتفاهم ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون ¹ بينهم.

المطلب الأول: الدوافع الداخلية لنشأة الإتحاد.

إن من أهم أسباب قيام الإتحاد المغاربي هو ظهور العديد من الأحداث والتغيرات والتراجعات في النظم السياسية فمن بينها نجد:

أولاً- تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية:

مررت معظم الدول المغاربية خلال فترة الثمانينيات بمشاكل سياسية تعود بالأساس إلى تراجع شرعية النظم السياسية، فأغلبها نظام الحزب الواحد منذ استقلالها باستثناء المغرب، وهذه النظم السياسية أدت إلى احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي، ووصلت البلدان المغاربية إلى حالة بالغة من الركود والوهن والفساد، وهذا ما جعل الشعوب المغاربية تنقص من شرعية هذه النظم، وقد أدى هذا إلى ظهور محاولات انقلابية واضطرابات².

ففي الجزائر تزايد مظاهر الرفض والإضراب السياسي ووصلت الأزمة إلى أقصاها مع أحداث أكتوبر 1988م، والتي لم تكن أزمة النسق السياسي فحسب وإنما أزمة المجتمع.

¹. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 193.

². جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 53.

وأما في المملكة المغربية وهي أكثر دول المغرب العربي استقراراً، فقد شهدت لحظات الصدام بين السلطة وعناصر شعبية استخدمت خلالها القوة في مواجهة المجتمع¹.

أما تونس لم تخloo من ظاهرة الإضرابات والتي ارتفع عددها من 25 إضراباً سنة 1970م إلى 452 إضراباً سنة 1977²، ودل ذلك على تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية على سياسة نظام الحكم.

واما موريتانيا فإن نفوذ الحزب سمة أساسية في النظام السياسي منذ الاستقلال إلى أن جاء الانقلاب العسكري الأول عام 1978، وتواترت الانقلابات العسكرية إلى أن اعتمدت تشريعات جديدة تسمح بتكوين أحزاب سياسية³.

ولم يسلم النظام الليبي بدوره من الإضرابات واللحظات العصبية، وإنما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الخاصة للنظام السياسي الليبي، ذلك أن الصورة في ليبيا تختلف جذرياً فالأنجذاب السياسية محظورة بحكم القانون والتجربة الليبية في الديمقراطية الشعبية المباشرة لا تسمح بوجود البرلمانات والانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة وتقاسمها والمشاركة فيها، والأفراد والجماعات لا يسمح لهم بتنظيم وتقديم برامج بدائلة إلى المواطنين على أساس أنه ليس هناك ضرورة أو حاجة لذلك نظراً لأن جميع الليبيين يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم وأرائهم بحرية في المؤتمرات الشعبية⁴.

ونتيجة لاحتياط السلطة من قبل النظام الليبي تصاعدت موجات الرفض وكانت أخطر التحديات التي واجهها النظام الليبي جماعات المعارضة في عام 1984م، عندما تسللت مجموعة

¹. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 61.

². محمد عبد الباقى الهرماسى، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 129.

³. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 51.

⁴. محمد زاهي المغيري، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 170.

منها إلى داخل ليبيا في محاولة لزعزعة استقرار النظام، ولكن اكتشاف المحاولة تسبّب في إجهاضها حيث تمكّن النظام من قتل واعتقال العديد من أفراد المعارضة.¹

وفي ظل الأوضاع المتأزمة للدول المغاربية، ومع استمرار موجة الاحتقان السياسي وتتصاعد وتيرة الاعتراض على أداء الأنظمة السياسية المغاربية، لم يكن أمام هذه الأنظمة لأجل الخروج من الأزمة السياسية سوى التخلّي عن الاحتكار المطلق للسلطة والسمّاح بالتجددية الخزّيبة في نهاية الثمانينات، وهكذا أصبحت المنطقة المغاربية مهدّدة بالفوضى وعدم الاستقرار، لذا رأى القادة المغاربة في قيام الاتحاد تعويضاً لواجهة مختلف الأخطار التي تهدّد منطقة المغرب العربي نتيجة لتعثر النظام السياسي المغاربي.²

وكان إقامة اتحاد مبني على أسس سياسية جديدة ووحدتها في إطار اتحاد المغرب العربي أمراً ضرورياً من الناحيتين السياسية والتاريخية في سبيل بقائهما محمية بهذا التكتل الإقليمي.³

ثانياً- التحرر من التبعية:

إن الحاجة إلى التحرر من التبعية المتزايدة للعالم الخارجي في كل الحالات والقطاعات، وهي حاجة يمكن الوصول إليها في ظل اتحاد وتعاون الدول المغاربية، وبهذا يمكن استثمار الموارد المشتركة، وكذا تبادل الخبرات على كافة الأصعدة، ومن ثم تطوير العلاقات البيئية المغاربية، ورفع نسبتها المتدنية قياساً مع الدول الغربية، وهذا الإجراء لا يمكن إغفال أهميته التي تساعده على وقف التزيف المغاربي، حتى لو لم يتحقق الاستقلال الكامل⁴، ويكون هذا إلا بإرادة سياسية من طرف النخب الحاكمة الراغبة في التكامل والاتحاد.

¹ محمد زاهي المغربي، المرجع السابق، ص 176-177.

² جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 59.

³ توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد المغرب العربي، دمشق، 2006، ص 12-13.

⁴ أحمد ناجي، إتحاد المغرب العربي (طموحاته و اشكالياته)، مجلة السياسة الدولية، ع 111، مركز الدراسات الإستراتيجية بجريدة الأهرام، مصر، 1993، ص 97-98.

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية لنشأة الإتحاد.

برزت في المنطقة متغيرات جديدة قادها آليتان أو ديناميكيات متبايانان وهما ديناميكية الدمج والتفكيك، ففي إطار الديناميكية الأولى كانت رياح العولمة العاصفية تتجه إلى تفكير الاقتصاديات الوطنية وإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات، أما ديناميكية التفكيك فكانت تفعل فعلها مع سقوط الإتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وتفككها إلى جمهوريات ودوليات، وإلى جانب هاذين العاملين الذين عجلا ولو بشكل غير مباشر ببناء الإتحاد المغربي، علينا أن نذكر أيضا ظهور تجمعات إقليمية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي، الذي كانت اتفاقية ماستر خيت¹ قد أعطته الدفعية الكبرى لاستكمال بنائه المؤسساتي².

أولاً- أهياز الإتحاد السوفيatic وبروز الهيمنة الأمريكية:

أدى الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي عام 1989م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة، تغيرت فيها معالمه و تعدلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فقد أدى اختفاء الإتحاد السوفيتي إلى انهيار النظام ثنائي القطبية وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والتأثير على العالم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي حلقته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة³.

¹ معاهدة ماستر خيت: هي اتفاقية تهدف لإقامة وحدة أوروبية شاملة، تم التوقيع عليها سنة 1992 من طرف 12 دولة أوروبية، تهدف إلى تعزيز الشرعية الديمقراطيّة للمؤسسات الأوروبيّة وتحسين فاعليتها ووضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، انظر <https://ar.wikipedia.org>

² يوسف مسعيداوي، أثار الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاديات العربية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتنعيم الشراكة العربية-الأوروبية، دار المدى، 2005، ص 138.

³. أسامي المخلوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 25.

ويصب التوجه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعادة بعث وإحياء دور المؤسسات الدولية، لأجل السيطرة والنفوذ إلى مناطق الثروة الاقتصادية في العالم والسبيل الوحيد هو ضرورة فرض النموذج الديمقراطي الغربي والنهج الاقتصادي الليبرالي عن طريق مؤسسات العولمة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذين يشترطا على الدول إلزامية إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية مقابل تقديم المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول تتنمي في أغلبها بجموعة الدول النامية.

وقد صرّح "هيرمان كوهين"¹ مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في عام 1990م بأنه "إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية" ونصح "كوهين" الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية².

وهذا ما جعل العديد من الدول الإفريقية ومنها الدول المغاربية تأخذ بهذه الإصلاحات لأجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تسيطر عليه المؤسسات المالية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بنسبة 20% من القوة التصويبية و 20% من رأس المال كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التوالي³.

وتمكنّت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذه المؤسسات من السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هي وحلفائها، فاليابان مثلا تستورد 95% من نفطها و 80% منه يأتي من الشرق الأوسط، كذلك قدرًا كبيرًا من احتياجات هذه الدول من المعادن يأتي من جنوب إفريقيا⁴.

¹. هيرمان كوهين: كان مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في مطلع التسعينيات، وأدرج في عهده السودان بقائمة الدول الراعية للإرهاب.

². عصام نور سرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين (د.م.ن)، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص 34.

³. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 92.

⁴. محمد مندر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، محمد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 297.

ثانياً- دور السوق الأوروبية المشتركة:

إن أهم التكتلات الاقتصادية التي لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي والدور البارز في ظهور اتحاد المغرب العربي هو تكتل الاتحاد الأوروبي الذي بدأ ما يعرف بالجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد التوقيع على معاهدة روما في مارس 1957م، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1958م، وقد تأسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية بهدف إقامة سوق مشتركة ونتيجة لذلك قامت المفوضية الأوروبية برئاسة "جاك دبلور" في مارس 1985م بتقديم مشروع باستكمال السوق المشتركة بحلول نهاية عام 1992م وأطلق عليه مشروع السوق الموحدة المنبثق عن اتفاقية ماستر حيث فبراير 1992م¹.

وعلى هذا تتطلب المصلحة الاقتصادية للدول المغاربية المزيد من تقارب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الاقتصادية داخلياً وخارجياً، مما يؤدي على حمايتها من الاستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأجنبية، وإلى الاستغلال الأمثل لثرواتها الاقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطرفة وتبادل تجاري محكم بينهما وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية فمع دخول اليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986 إلى السوق الأوروبية، وهذه الدول تتشابه في المنتجات الفلاحية مع منتجات وصادرات دول المغرب العربي، ومن ثم أصبحت هذه الدول تشكل منافساً قوياً لدول المغرب العربي في منتوجاتها وخاصة الحوامض، وزيت الزيتون والكرز، فهي مشكلة لدول المغاربية على اعتبار أن تعاملها مع السوق الأوروبية أكثر من تعاملها مع الدول العربية كون أن الدول المغاربية مرتبطة في اتفاقية الشراكة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية².

¹. محمد مصطفى كمال، فؤاد تكراء، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات الوحيدة العربية، 2001، ص 24.

². جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 42-43.

المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية لنشأة الاتحاد.

أولاً- الظروف الاقتصادية للدول المغاربية:

اتبعت الدول المغاربية منذ استقلالها نظم اقتصادية مختلفة، ولكن الدول النفطية منها الجزائر وليبيا وبسبب تأثيرها بالسوق الدولية دخلت في أزمة اقتصادية ما أجبرها على إتباع النظام الرأسمالي¹ مع المغرب وتونس بدل النظام الاشتراكي² الذي كانت تنتهجه³، من أجل الحفاظ على حدود الأمن الغذائي⁴، ولكن نجد أن تصاعد الطلب الغذائي، وتقلص القدرة الإنتاجية الوطنية⁵، والالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لسد احتياجات المواطن أدى موافقة الدول المغاربية على الشروط المحافة والخضوع لضغط الدول الكبرى، وقد دفع من خلال كل ما سبق إلى التفكير في إرساء إستراتيجية تعاون إقليمي يفتح للدول القطرية إمكانية التغلب على حاجياتها، خاصة بعد أن ولدت مشاكل اقتصادية وسياسية داخلية، فقد عرف المغرب أزمة غذائية مما زاد حجم وارداته من القمح، وتحطم الجزائر الرقم القياسي حيث وصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80% وهي أول مستورد في العالم للقمح، بالإضافة إلى فقدان القدرة على ضمان الجدود الدنيا من الأمن الغذائي في معظم الدول المغاربية⁶.

¹. النظام الرأسمالي: هو النظام الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة، انظر: مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية (بعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج)، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 26.

². النظام الاشتراكي: هو النظام الذي تسيطر فيه الدولة على الموارد المادية والبشرية تقوم على طريق هيئات إدارية بتوجيه الإنتاج وتوزيع الناتج على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستقلال، انظر مختار عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 57.

³. نعيمة البالي، الخيارات التنمية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض "ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة-قطر، 17-18، فيفري، 2013، ص 03.

⁴. الأمن الغذائي: هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالنوعية والكمية اللازمة للوفاء باحتياجات المواطنين بصورة مستمرة.

⁵. القدرة الإنتاجية: هي المعيار الذي يمكن من خلاله قياس حسن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة. انظر: خضير كاظم محمود، هايل يعقوب فاخوري، إدارة الإنتاج، دار الصفا، الأردن، 2001، ص 44.

⁶. أحمد ناجي، المرجع السابق، ص 97-98.

ثانياً- تأثير السوق الدولية على اقتصاد الدول المغاربية:

تعد الأزمة الاقتصادية في دول المغرب العربي الوجه الآخر لأزمة الدولة الوطنية والتي أخذت على عاتقها مسألة أحداث التنمية وبناء الاقتصاد الوطني بعد حصولها على الاستقلال، ففي تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الاقتصادية، فبدأت في السبعينيات تعتمد على التخطيط الاقتصادي¹، والمضي ببرنامج التعاونيات إلى أبعد ما تستطيع البرجوازية احتماله ولكنها فشلت ليكون التحول الكامل نحو الاقتصاد الحر في السبعينيات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية في شكل تضخم البطالة واستيراد التضخم، واحتلال هيكلية في ميزان المدفوعات.

وبينما توجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدول لمعظم وسائل الإنتاج، عقب حركة تأميمات واسعة في السبعينيات وهذا التوجه لم يقم بناء على خطة التكامل الاقتصادي مع بقية الدول المغاربية، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائري معتمداً على الخارج سواء لاستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنين أو تسويق المنتجات، وأدى الاعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي إلى زيادة التبعية للسوق الدولية.²

واتبعت المملكة المغربية منذ البداية درب الاندماج الكامل في السوق الرأسمالي للعمل وأوجدت نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة الحرة وتوسعت في صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربي بشدة بالتغييرات التي طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة.

أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط، والتركيز على حركة التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية.³

¹. التخطيط الاقتصادي: هو اتخاذ إجراءات معينة وفق دراسة علمية تضمن التوزيع الوعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه وهو نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، يهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. أنظر: سعد الدين العثماني، أسس الإدارة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1984، ص 184.

². عز الدين شكري، المغرب الكبير آليات الوحدة والتجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988، ص 145.

³. نفسه، ص 144.

بالنسبة لموريتانيا فيعتمد اقتصادها على الحديد والثروة البحرية، وأهم صادراتها خام الحديد والصلب والثروة السمكية والفوسفات والنحاس، وبشكل عام تعتمد الاقتصاديات المغاربية على بيع المواد الأولية والسلع النصف مصنعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والاقتصادية وهذا الوضع يؤدي غالباً إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة للدول المغاربية، كما أن احتلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الاقتصاديات المغاربية يؤدي إلى عدم توازن نمو الاقتصاد¹، الأمر الذي أدى إلى احتلال المالية والاقتصادية، مما دفع البلدان المغاربية إلى الاستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة، ومن ثم السقوط في المديونية².

ثالثاً- التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:

يمثل النظام الدولي بمرحلة تاريخية هامة ومهمة من التحولات والمستجدات الاقتصادية، إذ أصبحت القوى الصناعية الكبرى في الساحة العالمية تسيطر على المؤسسات المالية والاقتصادية، ويعود هذا أساساً إلى الهيمنة الواضحة على القدرة الإنتاجية والاقتصادية، ويعود هذا أساساً إلى الولايات المتحدة الأمريكية ترافق الاقتصاد الدولي وتستحوذ على مناطق النفوذ الاقتصادية لكي ترافق الاقتصاديات المتنامية كالصين واليابان وألمانيا، والذين تمكناً من تحقيق قفزات تكنولوجية اقتصادية كبيرة، فالقاعدة البحثية والعلمية في الدول الصناعية تعرف تطويراً كبيراً، ففي الولايات الأمريكية تصل إلى 2.62% وفي اليابان 2.61%， أما في ألمانيا فتصل إلى 2.75%， في حين لا تتجاوز النسبة لدى الأقطار المغاربية 0.17%， ومن جراء هذه الإنجازات الاقتصادية والتكنولوجية تعمق الاعتماد المتبادل وتعزز التكتلات الاقتصادية³.

ومن خلال كل هذا لا بد على الدول المغاربية أن تجتمع وتندمج فيما بينها من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية حتى يسمح بتقليل أعباء الإنتاج وكذلك يفتح لها مجالات أوسع في جوانب التسويق والمنافسة.

¹. جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 42.

². عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 63.

³. نفسه، ص 63.

خلاصة الفصل الثاني:

وكمخلاصة لما جاء في هذا الفصل، نجد بأن الدولة المغاربية تزخر بالعديد من الإمكانيات مما يدفعها إلى التحدي للمواجهات التي تواجهها، كما أنها تعمل على تحسين ظروفها المعيشية وكذلك رفع قدراتها الإنتاجية، كما أن المغرب العربي منطقة تستحوذ على العديد من الثروات الطبيعية المتنوعة والتي تجعل بعضها مكملة لبعض، وكذلك وبالإضافة إلى وحدة الدين واللغة والإرث الحضاري والثقافي المشترك فيما بينهم والذي يجعلهم متميرون ومتضامون فيما بينهم، إلا أن رغم كل ما تميز به هذه المنطقة يجعل أنظار دول العالم تصب عليها وتطمح للإستولاء عليها.

فلا بد على دول المنطقة المغاربية استغلال هاته الموارد واستخدامها استخداماً حكيماً ورشيداً من أجل تحقيق اتحاد متكامل ومتضامن والقضاء على التبعية التي هو فيها والتخلص من مخاطرها السياسية خاصة.

الفصل الثالث: معوقات ومدخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: المعوقات السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.

المبحث الثاني: مدخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: المدخل السياسي.

المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي.

الفصل الثالث: معوقات ومداخل اتحاد المغرب العربي.

يرى المختصون في شؤون المغرب العربي أن تتعثر مسيرة التكاملية تعود إلى مجموعة كبيرة من العوائق والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية، فجانب كبير من هذا الفشل يمكن إرجاعه إلى غياب إرادة سياسية صلبة وحقيقية لتكريس الاتحاد المغاربي¹، وكذلك أثرت على العلاقات الدولية، مما أستوجب على العديد منها القيام بالتكلل والتوحد أو على الأقل التنسيق والتعاون في إطار مشترك لتلبية الحاجيات المتزايدة لمواطنيها ومعالجة القضايا والرهانات والتحديات المشتركة².

فنجد هناك الكثير من العوامل والأسباب التي أعاقت مسيرة الاتحاد، وجعلته يرکن إلى الجمود، وهذا بالرغم من وجود روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك، وكذلك الإمكانيات الاقتصادية وغيرها في دول الاتحاد والتي تضمن نجاح هذا الاتحاد وتدعمه، إلا أن الظروف والأزمات والعقبات التي مرت بها دول المغرب العربي سابقاً وتمر بها الآن، وعليه ومن خلال كل هذا سنحاول الوقوف على المعوقات التي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية وصولاً إلى أهم مداخل ساهمت في تجاوز تلك التحديات للوصول إلى بناء الاتحاد المغاربي.

¹. سفيان خوجة علامة، مريم قايد، (في ظل تحديات العولمة)، ملتقى الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية-قسنطينة، بدون سنة نشر، ص 15.

². عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 109.

المبحث الأول: المعوقات السياسية والاقتصادية للإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

أولاً- اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية:

إن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية، يعد من أهم معوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة أو التكامل، لأن معظم هذه الأنظمة تصنع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى، فالعامل السياسي لعب دوراً بارزاً في تعزيز أزمة التكامل، إذ تبنت الدول المغاربية بعد الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، والجمهوري في ليبيا والجمهوري في كل من تونس والجزائر وモوريتانيا، فالتعارض بين هذا النظم له أسس إيديولوجية جسدها مجموعة من التوترات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية¹.

لقد سادت الدولة القطرية في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، حيث اتبعت سياسات تنمية مختلفة على جميع الأصعدة، هذا ما نتج عنه تشتت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي²، وهذا ما نجده من خلال مراعاة مصالحهم وأهدافهم داخل اتحاد المغرب العربي لكل دولة عضو فيه، فكل واحدة مختلفة عن بعضها البعض، وهذه الاختلافات ظهرت منذ بداية تأسيس مشروع الاتحاد، فتجد انضمام بلد تونس لاتحاد المغرب العربي ليحقق له مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وبخاصة إلى ليبيا التي تشكو من نقص العمالة³، وأما من ناحية أخرى فإن ذلك يتبع أيضاً لتونس بأن تلعب دوراً معتبراً ويفتح لها آفاقاً على الصعيد العربي عن

¹. نعيمة البالي، المرجع السابق، ص 08.

². عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 125.

³. محمد لمين لعجال أعيال، معوقات (التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك)، مجلة المفكر، ع 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، مارس 2010، ص 22.

طريق الرئاسة الدورية للاتحاد، وسعياً للوصول إلى موقف توازي في منطقة المغرب العربي من الناحية السياسية في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبياً كالجزائر وليبيا والمغرب.¹

أما موريتانيا، فإن انضمامها إلى الاتحاد يسهل لها المهمة في مواجهة التيارات الانفصالية الربحية عن طريق إقامة نوع الروابط مع سكان الاتحاد، ومن هنا تقوية العنصر العربي، ويدعم انتمائها لمنطقة المغرب العربي وعدم انسلاخها وذوبانها في منطقة دول غرب إفريقيا، كما يمكن لموريتانيا الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، وبخاصة المشاريع المشتركة نتيجة ندرة الموارد الطبيعية ومصاعبها الاقتصادية جراء الجفاف.²

أما بالنسبة للجزائر، فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها وضع أفضل في تجارةها الخارجية مع الدول الأوروبية، في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر كل من المغرب وتونس، ويعود بالفائدة الشاملة على دول المنطقة، كما يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية.³

وبالنسبة للمغرب، فإن الانخراط في الاتحاد يمكنه من الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة التي تقوم على التخصص وفي تبادل الموارد بين تلك الدول، خاصة بعد رفض طلب المغرب الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة، وبالمقابل انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما انجر عنه منافسة شديدة للم المنتجات الغربية، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية الغربية، وعليه فإن الاتحاد يعتبر سوقاً لتصدير منتجاته ويفتح آفاق حل مشاكله الاقتصادية.

أما ليبيا التي يشكل لها الاتحاد نواة للوحدة العربية الشاملة التي تستطيع من خلالها أن تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة العربية، كما يدعم دورها في المجال الإفريقي نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تقبل الباب لانضمام دولة أخرى بشرط إجماع الدول الخمسة المؤسسة له.⁴

¹. محمد لمين لعجال أughal، المرجع السابق، ص22.

². نفسه، ص 22.

³. نفسه، ص 22.

⁴. نفسه، ص 23.

ويضاف إلى ما سبق ذكره أن كل بلد قد عمل على تدعيم اختياراته القطرية وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي، بدون تنسيق للمواقف، وبذلك وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية، هذا بالإضافة إلى الخوف من الاندماج في الكيان الجديد "الاتحاد المغاربي" من خلال فقدان هوية كل بلد، وهذا لعدة أسباب منها الذاكرة التاريخية التي روجت لها المغرب بأن هناك إمبراطورية مغربية كبيرة بسطت نفوذها على حل المنطقة وبالتالي محت الكيانات القطرية، هذا بالإضافة إلى التأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف، ويدفع بالدول إلى الدفاع عن قطريتها ولو كلفها ذلك أن تصحي بفكرة المشروع المغاربي وفوائده¹.

ثانياً- اختلافات الرؤى الوحدوية:

إن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تبناه تياران.

1- التيار الأول:

يدعو التيار الأول إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني هدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت، ولذلك وجب التوجه إلى الوحدة الحقيقة منذ البداية ولا مانع لديها من إتمام هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر على أساس القول بأن تكتل من سبعة إلى ثمانية دول متعددة، أفضل وأقوى من وجود أكثر من اثنين وعشرين دولة عربية مجزأة ومفترة².

¹ محمد لمين لعجال أعيجال، المرجع السابق، ص 23.

² نفسه، ص 21.

2- التيار الثاني:

يرى هذا التيار أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف الحالات والذي يندرج عبر مراحل تقياً الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي وتبناه اتحاد المغرب العربي¹.

ثالثاً- الخلافات الثنائية:

تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد، فمشكلة الصحراء في جوهرها ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بفعل تشبت الجزائر بموقعاً الداعم والمساند لحركات التحرر والإنتاق من الاستعمار والدعم لاستقلال الصحراء الغربية عن المغرب ، كما كانت قضية لوكربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وترافق مسيرة تكامل الاتحاد².

إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة والمغرب وموريطانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية، لكن الخلاف حول نزاع الصحراء والذي يعد استمراً للوضع الخالي المغربي الجزائري هو الذي استقطب خلال الثلاثين سنة الأخيرة حدة الصراع داخل المنطقة، بسبب الموقف الداعم لحق تقرير المصير لمنطقة الصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني، وتشبت المغرب ببسط سيادته على الأقاليم الصحراوية³.

¹ محمد لمين لعجال أujal، المرجع السابق، ص 21.

² عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي الفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، 10:00، 13/03/2019، https://www.albayonco.uk/files/article_images/1taknин .380 ص.

³ نفسه، ص 380.

1- قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية:

تعتبر قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب واحدة من الأحداث والمشكلات الأساسية الشائكة، والتي هي محور الأزمة في منطقة المغرب العربي منذ بداية السبعينيات حتى الآن¹، ولفهم حقيقة هذه القضية يجب التطرق خلفياتها وانعكاساتها السلبية على التجربة التكاملية في المغرب العربي².

تقع الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) على ساحل المحيط الأطلسي بواجهة جزر الكناري (الجزر الحالدات)، وهي منطقة إستراتيجية مهمة تشتراك في حدودها مع الدول العربية في المغرب العربي، فيحدها المغرب الأقصى شمالاً، وモوريتانيا جنوباً، والجزائر شرقاً، والمحيط الأطلسي غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي 285 ألف كيلو متر مربع³.

أما عدد سكانها، حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية (داغو ستيني) عدد سكان مدينتي العيون والداخلة 42335 نسمة، وهناك عدة إحصاءات إسبانية لسكان الصحراء، ففي عام 1972م قال مندوب إسبانيا في لجنة الوصاية للأمم المتحدة بأن عدد سكان الصحراء يقارب 60000 نسمة، وهذه الإحصاءات التي أعطيت في منتصف السبعينيات تقريباً قد تغيرت الآن إذ وصل عدد السكان في عام 1986م إلى 165000 نسمة⁴، وأهمما يميز هذه المنطقة الغنية بثروتها الطبيعية من البترول والفوسفات وال الحديد⁵.

إن صلة إسبانيا بالصحراء الغربية حسب ما سبق ذكره تتمتع الصحراء بموقع استراتيجي وتشكل ممراً تجارياً يربط القارة الإفريقية بالقارة الأوروبية⁶، وكذلك ترجع صلتها بها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم الاتفاق في مؤتمر برلين 1884م بين الدول الاستعمارية

¹. عبد المالك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي (رؤى عربية مشرقية)، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص243.

². عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص126.

³. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص244.

⁴. نفسه ، ص 245-246.

⁵. أحمد مهابة، (شكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش)، مجلة السياسة الدولية ع130، مركز الدراسات الإستراتيجية بجريدة الأهرام، مصر، 1997، ص 129.

⁶. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 253.

على تقسيم منطقة المغرب العربي إلى مناطق نفوذ فيما بينها، فكانت تونس والمغرب والجزائر لفرنسا، ولبيا لإيطاليا، وأما الصحراء الغربية فكانت لإسبانيا، وعلى أثر ذلك تم إزالة الجيش الإسباني في المنطقة ومن هنا سقطت المنطقة تحت الهيمنة الإسبانية.

وإن مسألة الحدود بالنسبة للصحراء الغربية قد تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، حيث جاءت فرنسا إلى التفاوض مع إسبانيا بشأن المنطقة، وأسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية سرية بين الطرفين عام 1904م لتقسيم المغرب، والتي تم تثبيتها عام 1954م¹، وفي سنة 1966م عقد اجتماع دولي عرضت فيه قضية الصحراء الغربية على اللجنة الخاصة بتوصيفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أصدر قراراً تدعو فيه الحكومة الإسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، هذا ما جعل الدول المجاورة للصحراء الغربية (المغرب، الجزائر، موريتانيا) تندى بضرورة خروج إسبانيا من الإقليم الصحراوي، كما شجع على تأسيس منطقة عسكرية صحراوية تدعى بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)².

ساهمت الجزائر في تأسيس جبهة البوليساريو، وأبدت تضامنها مع الشعب الصحراوي لليل الحرية والاستقلال منذ الأشهر الأولى لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1973م³، وعملت جبهة البوليساريو على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة في الصحراء الغربية، فيما اعتبرت المغرب ومعها موريتانيا أن الصحراء الغربية هي جزء محتل من أراضيهم⁴.

وهكذا ولدت خلافات بين كل من الجزائر والبوليساريو من جهة وموريتانيا والمغرب من جهة أخرى، وفي 14 ديسمبر 1972م صدر قرار من الأمم المتحدة يدعو إلى تكين سكان الصحراء الغربية من التعبير عن حقوقهم بكل حرية، وبخلاف القوات الإسبانية، كما أن القضية

¹. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 253.

². سعد بن البشير العمارة، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، الجزائر، 2003، ص 07.

³. عبد الله مقلاني، توقي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشرق، ط 1، الجزائر، 2009، ص 118.

⁴. يحيى أبو زكرياء، الطريق إلى الصحراء الغربية على تل أبيب، دار ناشري، الجزائر، 2003، ص 07.

تلقت السند القانوني الدولي ما دامت محكمة العدل الدولية صرحت في قرارها الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975 أنه بناء على المعلومات والوثائق المقدمة إليها لا ترى ما يمنع تطبيق مبدأ تقرير المصير في الإقليم، كما أنها لم تجد أبسط رابطة سيادة تاريخية بين الصحراء الغربية من جهة والمغرب وモوريتانيا من جهة أخرى، بل أن القانون الدولي يجبر الدول على تقديم المساعد للشعوب المعرضة للخطر ويدعوها إلى مساعدتها في تقرير مصيرها، وفي هذا الإطار ذكر أحد القانونيين أن هناك واجب قانوني على كل الدول أن تحترمه وهو مساعدة الشعوب في تقرير مصيرها¹.

لقد قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالاً متعددة من الدعم كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا إلى الإبادة والتطهير اثر ما يسمى بالمسيرة الخضراء في شهر أكتوبر 1975 وما تبعها من قنبلة الطيران المغربي وذلك لاسترجاع الأقاليم الصحراوية².

ومع تطور القضية الصحراوية ومحاولة المغرب وモوريتانيا تطبيق معاهدة مدرید اثر خروج الاحتلال الإسباني من الأراضي الصحراوية في 26 فبراير 1976، أعلن الصحراويون قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية وأسسوا أول حكومة لهم في الشهر المولى، فجاء الاعتراف من الجزائر وعززت بذلك دعمها المادي بالدعم الدبلوماسي المتواصل³.

وتبقى مشكلة الصحراء الغربية من أهم المشكلات المطروحة إلى غاية اليوم، بالرغم من توصل الطرفين المغربي وجبهة البوليساريو إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار⁴.

وخلاصة القول نجد بأن قضية الصحراء الغربية لا تزال تخلق توتر بين الدول المغاربية وخاصة بين المغرب والجزائر، وكذلك هي عائق أمام اتحاد المغرب العربي وذلك في عدم وجود حل لهذه الأزمة.

¹ عبد الله مقلاتي، توقيت دمحمان، المرجع السابق، ص 120.

² نفسه ، ص 121.

³ نفسه، ص 123.

⁴ عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 131.

2- قضية لوكربي وتداعياتها المغاربية:

كانت قضية لوكربي من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلباً سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، حيث عرقلت هذه القضية مسيرة اتحاد المغرب العربي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات.

وبدأت بوادر هذه الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في أكتوبر 1991م، فقد فتحت الدول الثلاث ملف تفجير طائرة البوينغ التابعة لشركة بان أمريكان فوق لوكربي باسكتلندا في ديسمبر 1988م، وكذلك تفجير طائرة (دي سي) الفرنسية التابعة لشركة أوتا الفرنسية عام 1989م، وقد طالبت الدول الثلاث ليبيا بتسلیم المتهمين الليبيين في هاتين الحادثتين لحاكمتهما وتقديم كافة ما لديهما من معلومات حول هذا الموضوع¹.

وقد أصدرت الخارجية الليبية بياناً نفت فيه أن يكون لها أي صلة بالحادث، وأعربت عن استعداد ليبيا لإجراء تحقيق دولي في الحادث تقوم به محكمة العدل الدولية، وجاء في البيان أن ليبيا تحرص على الالتزام بقواعد القانون الدولي ومبادئه القائمة على عدم جواز استخدام الأنشطة الإرهابية في العلاقات الدولية وعدم تعريض المدنيين الأمنيين لمخاطر هذه الأنشطة².

طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستنداً إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي

¹ محمد نصر مهنا، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، المركز الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 119.

² نفسه، ص 24.

نوا قشط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995م¹.

لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية التي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه ككتلة اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المغرب العربي، فكان رد فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي هو أولاً التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانياً إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية وتكرис توجه جديد في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية، كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية بين الدول، قطع ليبيا لعلاقتها الدبلوماسية مع موريتانيا احتجاجاً على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقتها السياسية مع إسرائيل².

3- ضعف دور المجتمع المدني:

يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته لا يلعب الدور المنوط به، والنشط وذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته، لأن البناء المغاربي المشترك يحتاج إلى مشاركة وتوفر إرادة الجميع، وهو ما يعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني³.

وإجمالاً إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربياً فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار روابض الغموض، والتشكك والخذر، بسبب طغيان الخلافات السياسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق نوع من التكتل السياسي وبالتالي يطرح صعوبة الاندماج الاقتصادي.

¹. محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 119.

². عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 381.

³. ديدى ولد السالك، اتحاد المغرب العربي أسباب التوتر ومدخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص 68-69.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.

بالرغم من توفر الإمكانيات الاقتصادية بالدول المغاربية لقيام وحدة اقتصادية إلا أن هناك عراقيل تعيق عمله الوحدوي، حيث اعتمدت كل دول الاتحاد المغاربي بعد استقلالها سياسة اقتصادية مختلفة، خاصة في مرحلة السبعينيات والستينيات حيث انصرفت هذه الدول إلى البناء الوطني بدلاً من البناء الإقليمي المغاربي، حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق وانعكس سلباً على صعيد التعاون الإقليمي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض.

أولاً- نقص البنية التحتية:

يعتبر نقص البنية التحتية الملائمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادرات التجارية بين الدول المغاربية. حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها، فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي، فمثلاً بالنسبة للطرق المعدة نجد 1 كلم من الطرق المعدة لكل 48 كلم، وأما بالنسبة للسكك الحديدية فهناك 1 كلم من خط السكك "680 كلم".¹

ثانياً- الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيبة للت TRADES بين الدول المغاربية، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي² انعدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين دول المغرب العربي على غرار ما هو معروف عند الجموعات والتكتلات الاقتصادية أخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية لبنية متطرفة.³.

¹. محمد الأمين ولد أحمد جدوا، تطور التجارة الخارجية المغاربية لتدعم التكامل الاقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 44.

². محمد لمين لعجال أعيجال، المرجع السابق، ص 32.

³. نفسه، ص 32.

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة تبادل السلع والخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسئولة عن تكاليف السلع المستوردة، إضافة إلى فحص جميع البضائع بدلاً من عينات منها وهذا ما يأخذ طويلاً¹.

ثالثاً- المعوقات المالية:

إن تزايد مشكلة المديونية وتفاقمها لاسيما في بداية الثمانيات تحولت إلى معوق من المعوقات الأساسية لأقطار المغرب العربي إلى تحول دون التعايش والتنسيق فيما بينهم، لأن كل قطر من هذه الأقطار منشغل بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، فأغلب بلدان المغرب العربي باتت تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئاً على اقتصادياتها وإرهاقاً لشعوبها²، حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار لسنة 2002م وهي موزعة كالتالي: 24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس، 05 مليار دولار في ليبيا، 02 مليار دولار في موريتانيا³.

رابعاً- التبعية التجارية والتكنولوجية:

حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، وما تبقى من المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم⁴ والجدول الآتي يمثل العلاقات التشاركية التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي وبقي دول العالم⁵:

¹. محمد لمين لعجال أعيجال، المرجع السابق، ص 32.

². عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 116.

³. محمد لمين لعجال أعيجال، المرجع السابق، ص 31.

⁴ كمال زريق، خالد مكلوف، (فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق)، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، ص 11.

⁵. صالح صالح، (التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 2، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 31.

الواردات		الصادرات		البلدان المغاربية
باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	
% 41	% 59	% 23	% 67	الجزائر
% 28	% 72	% 20	% 80	تونس
% 41	% 59	% 40	% 60	المغرب
% 35	% 65	% 18	% 82	ليبيا
% 40	% 60	% 27	% 63	موريطانيا
% 33	% 63	% 30	% 70	المتوسط المغربي
% 4.4		% 4.1		نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية لاتحاد
				الخارجية للاتحاد

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية لاتحاد الأوروبي تشكل نسبة ضئيلة فهي لا تتعدي 4.5% من التجارة الخارجية والتبعية الغذائية.

أن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج في توفير الغذاء¹، وذلك بسبب الزيادة السكانية، وعدم التنسيق في التكامل بين اقتصاديات الدول المغاربية².

في ما يلي جدول يوضح تطور التجارة البيانية لبلدان اتحاد المغرب العربي من 1992م إلى 2005³م:

¹. محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 93.

². كمال زريق، المرجع السابق، ص 11.

³. عبد العزيز شرقي، (اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية)، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع 5، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 14.

الفصل الثالث

معوقات و مداخل تفعيل الاتحاد المغرب العربي

																المستورد
قيمة الصادرات إلى بلدان الاتحاد (%)		ال الصادرات الإجمالية (مليون دولار)		مجموع الصادرات لبلدان الاتحاد (مليون دولار)		موريتانيا		المغرب		ليبيا		الجزائر		تونس		
2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	2005	1992	المصدر
0.73	10.09	11324.2	4182	82.8	422.1	0.8	0.2	11.7	45.9	50.7	278.0	19.6	98.0	-	-	تونس
0.10	1.60	47194.6	10909	47.1	175.0	00	18.0	28.5	32.0	1.4	36.0	-	-	17.2	89.0	الجزائر
0.24	1.00	31216.8	9740	76.6	98.0	0.0	-	5.3	36.0	-	-	1.5	15.0	96.8	47.0	ليبيا
0.34	4.35	10662.0	5749	36.8	250.1	5.8	2.5	-	-	5.2	126.0	13.5	53.9	12.3	67.7	المغرب
8.15	0.07	452.5	507	36.9	0.38	-	-	35.3	0.36	-	-	-	0.02	1.6	-	موريتانيا
%0.27	%3.04	10085.1	31087	280.2	945.58	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع

من خلال قراءتنا للجدول نستنتج أن التجارة الخارجية المغاربية قليلة مقارنة مع التجارة الخارجية.

خامساً- التحدي العلمي والتكنولوجي:

تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، وآخرها ظهور ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية وتايوان..... الخ، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة¹، والتي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ولا سبيل للدول المغاربية أن تخدو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكملاً ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطوريها لخدمة التنمية المشتركة إذ أن هذا الطموح لا تزال تحول دونه مجموعة من العوامل منها:

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغربي، حيث نجد بالمغرب العربي ثلاثة أنماط للتصنيع، فهناك النمط التونسي المغربي، والذي يرتكز على نوع من التصنيع موجه إلى السوق المحلية مع إهمال السوق الخارجية.

- ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية، وغياب القطاع الخاص عند المساهمة، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي.

- ضعف الإتفاق المغربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا، فلا يمكن الحديث عن تنمية فعالة بدون تطوير وترقية البحث العلمي والتكنولوجيا المحلي، وصفة الوسيلة المثلث للتحكم في التكنولوجيا، عن طريق مشاريع البحث التي تنص أولاً بحل المشاكل الاقتصادية.²

وفي ما يلي سنوضح مختلف مشاريع الشراكة في مجال التحدي العلمي والتكنولوجي :

1- مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية:

أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لخليج المحيط الأطلسي المتوسط ، فقد باشرت الإدارة الأمريكية رسم إستراتيجية جديدة لاستغلال البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت

¹ محمد لمين لعجال أعمالي، المرجع السابق، ص 29.

². نفسه، ص 30.

واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي، المتمثلة في مبادرة "اينشتات 1998م"¹،² والتي تعتبر كرد فعل مباشر على مشروع الشراكة الأورو مغاربية القاضي باندماج المغرب العربي في الفضاءات الأورو متوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم إثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فسارت "و.م.أ." بمشروعها اينشتات الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الطاقوية³.

2- مشروع الشراكة الأورو مغاربية:

انطلقت عام 1995م في مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي، والذي يركز على بعد الاقتصادي وقد تجلا ذلك في توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع معظم الدول المغاربية بصورة منفردة، ليصبح بذلك يستحوذ على 70% من المبادرات التجارية الخارجية في دول المغرب العربي⁴.

فهذه الشراكة ترتكز على المحاور التالية:

- تعزيز الحوار السياسي والارتفاع به بين دول الاتحاد جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والمالي.
- الترقية المتنامية للجوانب الاجتماعية الثقافية والإنسانية⁵.

ولقد تسبق البلدان المغاربية - تونس والمغرب والجزائر - لإمضاء وتوقيع اتفاقية شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الإختلالات وتطور الأزمات في محيط دولي تميز بتحولاته الهيكلية القسرية بإضعاف سيادة البلدان المغاربية⁶.

¹. مبادرة اينشتات 1998: وهي المبادرة التي ركزت بالأساس على تفعيل القطاع الخاص كقاطرة التنمية المستدامة.

². عادل موساوي، عبد العلى حامى، المرجع السابق، ص 383.

³. عبد الحليم بن مشرى، (التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي)، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر، ص 12.

⁴. أمين بلعيفة، (السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي والتكامل الاقتصادي)، مجلة أبحاث قانونية سياسية، ع 3، جامعة جيجل، الجزائر، ص 98.

⁵. صالح صالحى، المرجع السابق، ص 26.

⁶. نفسه، ص 26.

سادساً- استمرار تغلب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المغرب:

تعد دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمله التجارة من القطاعات المعمول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدول على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي¹.

ونتيجة لمحدودية صادرات دول المغرب العربي، إذ أن معظمها تصدير سلعة أو سلعتين أو على الأكثـر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساساً، مثلاً الجزائر وليبيا (المحروقات، البترول، الغاز)، تونس والمغرب (الصناعات التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب وتونس وموريتانيا (منتجـات الصيد البحري والمواد المنجمية)، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجـات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج مقابل ضعـف تكامـلها على المستوى الجـهوي، الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالـتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعـة المستـديـمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي².

ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 73% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 58% من وارداتها منه وتصدر إليه 62% من صادراتها، كما تستورد المغرب 70% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر إليه 72% من صادراتها، ويشار إلى أن قلة نوع اقتصاديـات المنطقة يشكل عقبـة أمام تنشـيط التجارة البـينـية ويجعلـها متقلـبة حـسب التـقلبـ في التجارةـ الـخارـجـيةـ، وهو ما استـغلـتهـ أورـوباـ لـفرضـ شـروـطـهاـ فيـ اـتفـاقـيـاتهاـ معـ الـمنـطـقةـ³.

¹. رقـيةـ بلـقاـسيـيـ، التـكـاملـ الإـقـلـيميـ المـغـارـبـيـ درـاسـةـ فـيـ التـحـديـاتـ وـالـآـفـاقـ الـمـسـتـقـبـلـيـ، مـذـكـرـةـ لـنـيلـ شـهـادـةـ المـاجـسـتـيرـ فـيـ العـلـومـ السـيـاسـيـةـ وـالـعـلـاقـاتـ الدـولـيـةـ، جـامـعـةـ مـحمدـ خـيـضرـ، بـسـكـرـةـ، صـ115ـ.

². نفسهـ، صـ115ـ.

³. نفسهـ، صـ115ـ.

وهذا الوضع بالنسبة للاقتصاديات المغاربية يجعلنا نتكلّم عن درجة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول وما يمثله من مخاطر تهدّد لل الاقتصاد المغاربي، وقد بلغت نسبة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول على الأسواق العالمية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002م ما يلي: تونس 82.1 %، الجزائر 53.8 %، ليبيا 42.5 %، المغرب 54.3 %، موريتانيا وهي الحالة الشاذة حيث بلغت درجة الانفتاح فيها أكثر من 100 % فقد مثلّت درجة الانفتاح ¹ 116.1 %.

وفي الأخير نستنتج أن كل هذه العوامل أسهمت في غياب أجواء الملائمة لقيام تعاون اقتصادي متكمّل بين أقطار المغرب العربي، لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية والعلمة الاقتصادية التي اشتد تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة.

¹. رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 116.

المبحث الثاني: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.

إن الطريق لبناء المغرب العربي موحد لابد له من توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة، والارتکاز على روابط التلامم السياسي والاقتصادي والحضاري لدفع مسار اتحاد المغرب العربي¹، والوسائل الكفيلة بتفعيله تحقيقاً للأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها من تنمية ورفاهية، خاصة وأن الظرف الدولي وما يحمله من صعوبات وتحديات يدفع باتجاه التكامل²، وللخروج من هذه الصعوبات لا بد من البحث عن مداخل وآليات وسائل لتجاوز هذه المخنثة، ومن خلال ذلك سنطرح مداخل رئيسة لإخراج هذا الإتحاد من الوضع الذي هو فيه.

المطلب الأول: مداخل التفعيل السياسية.

إن الإتحاد ومهما بلغت درجته ومبراته فهو عملية ذات طابع سياسي، وما دام تعثره راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية، فإن المدخل السياسي يعد أهم آلية لتفعيل الإتحاد ولا بد يجب التركيز على ما يلي:

- الابتعاد عن الترعة القطرية وتوحيد الرؤى الوحدوية، فنجاح أي تكتل يكمن في التطور المشترك ووحدة الهدف والابتعاد عن السيادة القطرية، فلن تستطيع الدول المغاربية أن تبني الإتحاد مغاربي دون تقديم تنازلات لصالح مؤسسات العمل الوحدوي³.

- تسوية قضية الصحراء الغربية، حيث تعتبر هذه القضية حجر عثرة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي، منذ سنة 1975 وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من التقدم نحو التكامل بفعل هذه القضية⁴، إذا كانت عاملة في تغذية سياسة الاتفاقيات الثنائية سابقاً، والآن عملاً للتوتر الحاصل في العلاقات الجزائرية المغاربية، إذ لا يمكن قيام المغرب العربي بدونهما، لذا وجب

¹. محمد لمين أعيال لعجال، المرجع السابق، ص 36.

². صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2011، ص 387.

³. نفسه، ص 03.

⁴. نفسه، ص 387-388.

وضع حل جذري يضع حدا لهذا الصراع، والذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، كما يجب النظر في القضايا العالقة وأهمها فتح الحدود الجزائرية المغربية¹.

ولقد تعددت المحاولات والمساعي الدولية لحل القضية الصحراوية، إلا أن كل الحلول المقترنة لم يكتب لها النجاح واصطدمت بالعديد من العرائض التي تشمل كل المستويات، فكلما كان هناك حلاً وحاوت المنظمة الدولية والأمم المتحدة تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، انفجرت عدة مشاكل واختلفت بشأنه وجهات النظر، وبذلك تحملت كل المحاولات والمساعي الدولية، سواء السياسية منها أو غيرها.

ومن جهة أخرى لا بد على الدول المغاربية أن تتجاوز فكرة الدولة القائد والتخلّي عنها، وهاته الفكرة التي لازمتها منذ زمن بعيد ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب، فباعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة فقد خلق ذلك نوعاً من التنافس الشديد بينهما وإن كان الوضع في السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية فإن الوضع الذي ميز العشرينية الأخيرة من القرن العشرين وانعكاساته السلبية أدى إلى بروز قضية الرعامة من جديد، لأن هناك حقيقة لا مناص منها وهي أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة².

- إشراك المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، ويتحقق ذلك عن طريق العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني، ذات طابع مغاربي وإعطائها الحيوية الالزمة، وكذلك إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية من أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه³.

¹. صبيحة بخوش ، المرجع السابق، ص 02.

². نفسه، ص 389.

³. محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 205.

- العمل على تضافر جهود كل أعضاء الاتحاد، وتوحيد إرادتهم وشحن هممهم لمواجهة التحديات والتمثلة في الهيمنة الاقتصادية والإخضاع السياسي، فالمطلوب ضرورة التنسيق مع الأطراف العربية وكذلك التجمعات الإقليمية الأخرى، من أجل بناء مغرب عربي كبير¹.

المطلب الثاني: مدخل التفعيل الاقتصادية.

مهما كانت المعوقات الاقتصادية تحول لتعثر اتحاد المغرب العربي، إلا أن هناك مداخل اقتصادية تحرك عجلة الاتحاد لتغلب على هذه المعوقات، ولا بد من تقديم اقتراحات وحلول وهي كالتالي:

- بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية وتعزيز الاتصالات بين الجامعات ومرتكز البحث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والخبرات المتبادلة وهذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجي في إنتاج منتجاتها².

- إقامة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وذلك من أجل المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي متكمال والعمل على تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة³.

- توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءاً من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مروراً بتوحيد أسعار الضرائب على السلع وتشييت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي وحرية التحويل بينهما، وصولاً إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة⁴.

¹. محمد لمين لعحال أعمال، المرجع السابق، ص 24.

². نفسه، ص 35.

³. عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 84.

⁴. محمد لمين لعحال أعمال، المرجع السابق، ص 33.

- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية¹ وذلك ببلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي تعمل على تطوير وتوسيع الشراكة البيئية بين الدول المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوافرة والكامنة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون داعم لتنمية المغاربية لمحاباة تحدي الشراكة الأجنبية والامتناع عن التعامل الفردي بل توظيف عملية التنافس الأوروبيالأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي².

- إنشاء منطقة التجارة الحرة وتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: حيث تشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المغرب العربي، يمكن أن يضاعف مستوى التجارة البيئية خمس مرات على الأقل مقارنة لما هي عليه اليوم والواقع يثبت بالفعل أن هناك تكاملاً طبيعياً بين الدول المغاربية، على اعتبارات الجزائر وليبيا من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعاً زراعياً وصناعياً متنوعاً، وثبتت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدماً في التكامل الاقتصادي يولّد فرصاً جديدة للاستفادة من إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية، كمدخل لتحقيق التكامل بين دول المغرب العربي³

- إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول المغاربية على أن يكون المغرب وモوريتانيا هما الرائدان في هذا المجال⁴.

- تطوير البنية التحتية المشتركة، والعمل على تطوير شبكة المواصلات، واستكمال شبكة الطرق البرية وتدعم الشحن الجوي ومواصلة انجاز شبكة السكة الحديدية بين الدول المغاربية والطريق السيار الذي يصل بين الدول المغاربية الخمسة، وقد سبق الإشارة إلى الدور الذي تلعبه البنية التحتية في تنمية وتطوير التكامل بين الدول⁵.

¹. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، الدوحة قطر، 2007، ص 12.

² محمد لمين لعحال أughal، المرجع السابق، ص 32-33.

³. فيصل بخلولي، (إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة)، مجلة الباحث، ع 14، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 201-202.

⁴. صالح صالح، المرجع السابق، ص 17.

⁵. صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 11.

خلاصة الفصل الثالث:

وفي الأخير يمكن القول بأن دول المغرب العربي لا تزال متفككة وغير مستقرة في ظل ظروف سياسية واقتصادية عملت على تعطيل المسار الوحدوي المغاربي، فالمعوقات السياسية كان لها دوراً بارزاً في تعثر العمل المغاربي وحدوث صراعات ونزاعات، فمثلاً مشكلة الصحراء الغربية لا تزال قائمة تساهمن في خلق مشاكل في العلاقات المغاربية بالإضافة إلى التزعة القطرية التي تداهم الاتحاد، فهذه المعوقات السياسية بدورها أثرت على التعاون الاقتصادي والذي يعتبر بمثابة القاطرة التي تنقل مسار التكامل إلى ميادين أخرى.

فقد برز تحدي الشراكة الأورو- مغاربية والشراكة الأمريكية والتي سارعت لها الدول المغاربية مقاومة بانتهائاتها بدل من المفاوضة بالاتحاد المغاربي، وهذا كله أصبح الاتحاد ضعيف مما استوجب اتخاذ إجراءات لتفعيل هذا المسار الاتحادي وجعله أمل المغاربة مليئة بالتفاهم والتضامن بدل من الصراع والتصادم.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لتجربة اتحاد المغرب العربي وتطوره، وما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات :

النتائج:

- إن فكرة قيام المغرب العربي الموحدة هي فكرة قائمة ومرتبطة بالوعي المغاربي منذ فترة مبكرة، وباقتناع شعوب المنطقة بأن لا سبيل للتخلص من قبضة الاستعمار، إلا بتوحيد الجهود وتشكيل كتلة موحدة وأن العمل المنفرد لكل قطر غير مضمون النتائج.
- يعد المغرب العربي نموذجاً للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس التآخي والوئام في إطار الدين الواحد الذي تعود جذوره إلى فترة الاستعمار والتي كانت الدعوات المستمرة السبيل إلى توحيد جبهة المقاومة بين دول شمال إفريقيا المنتمية للمغرب، إلا وهي الجزائر، تونس والمغرب.
- بعد الحرب العالمية الثانية تطور العمل المغاربي من مرحلة النضال السياسي إلى النضال الثوري، فقد شكل الكفاح المسلح المشترك من أجل الاستقلال هدفاً استراتيجياً بالنسبة للحركات الوطنية المغاربية.
- إن الموقع الجغرافي والتاريخ المشترك والحضارة العربية الإسلامية وكذلك ويلات الاستعمار التي عانته دول الاتحاد، شكلت روابط تلامُح سياسية وثقافية واجتماعية وحتى عائلية في بعض الأحيان بين مختلف شعوب المنطقة، حيث يمكن الارتكاز عليها لدفع مسار التعاون بين دول المغرب العربي الكبير دون النظر إلى المفارقات الظرفية.
- تملك البلدان المغاربية إمكانيات ضخمة، تسمح لها بإقامة تعاون وتكامل بين مختلف الأقطار المغاربية، فأهم ما يميزها هي احتواها على قطاعات صناعية متباينة حقيقة، وهي خصائص يمكن لها أن تشكل الأساس لانطلاقه ديناميكية جديدة للتقارب والتكامل بين بلدان المنطقة، خاصة إذا علمنا أن كل الظروف والإمكانيات متوفرة وما ينقصها سوى بعض التحولات والتعديلات على المستوى المحلي والجهوي.

- بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الاتحاد المغاربي لمواصلة مسيرته التكاملية إلا أن هناك مجموعة من العرائيل التي وقف عائقاً أمام اكتماله وأعجزته عن مواصلة مساره الوحدوي، وتجلت هذه العرائيل في المعوقات والتحديات السياسية والاقتصادية.

- جمود مسار اتحاد المغرب العربي نظراً لحالة الاستقرار السياسي لبعض بلدانه لا سيما بعد ظهور ما يسمى بالربيع العربي سنة 2011م الذي عصف باستقرار تونس ولibia وامتداد تأثيراته إلى حد الآن، وكذلك استمرار الخلافات الحدودية بين بلدانه لا سيما بين الجزائر والمغرب التي لم تعرف حلاً سياسياً إلى حد الآن.

ومن هنا فإن علينا الاعتراف بأن اتحاد المغرب العربي هو يمثل أمل العمل المشترك الذي لم يتحقق حتى الآن، والضرر هو أن الدول تتجاهل ذلك وتحاول التهرب من دراسته الأسباب الحقيقية لذلك.

الوصيات:

إن واقع المغرب العربي كاتحاد يمر اليوم بفترة عصيبة ودقيقة تبعث على الحيرة والقلق في فهم الظاهرة المغاربية الراهنة في بنائها التنسيقي الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى في طموح شعوبها، وإذا أرادت دول المغرب العربي أن تضمن نجاح تكاملها، يجب أن تتوفر بها مجموعة من المبادئ والإجراءات والمبادرات الضرورية التي تساهم في صنع الجانب الأكبر من عوامل النجاح والمتمثلة في ما يلي:

- لا بد من رسم إستراتيجية مغاربية تنطلق من الواقع وتحديد أهداف يمكن الوصول إليها، بالنظر إلى المصير المشترك، بما يكفل مصالح شعوب المنطقة، و بما يجعل مجهودات بناء المغرب العربي تتحسن على أرض الواقع.

- التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة والتي بسببيها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، لذا يجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في دول المغرب العربي مبني على أساس احترام الرأي و تحكيم العقل.

- تسوية مشكل الصحراء الغربية الذي كان دائماً ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد لأن بدون معالجته لن يكون هناك مغرباً عربياً موحداً.
- ضرورةأخذ مكونات المجتمع المدني في المغرب العربي بزمام المبادرة في تكريس الاندماج المغاربي من خلال دعم التعاون والتنسيق فيما بينها، وأن تفرض هذا الاندماج كأمر واقع على الحكومات المغاربية.
- رفع الجمود عن مسار اتحاد المغرب العربي لضرورة تكمل هذه البلدان لمحاجة باقي بلدان العالم الطامعة في كل ما تسخر به بلدان الاتحاد المغاربي من ثروات طبيعية كبيرة، ولن يتأنى هذا إلا ببعث الاستقرار السياسي لبلدان الاتحاد المغاربي، وإيجاد حلول للخلافات الحدودية لبلدانه.

وفي الأخير يمكن القول أن وحدة المغرب العربي لا يمكنها أن تتحقق بأي شكل من الأشكال إذا لم تبتعد عن التوظيف السياسي الظريفي وتجاوز حكم المنطقة للسياسات القطرية الضيقة وضرورة افتتاح الأنظمة الحاكمة في أقطار المغرب العربي على المفاهيم الجديدة للنظام العالمي الجديد، بما يقتضيه من تكتلات سياسية، اقتصادية وعسكرية.

الملاحق

الملحق رقم 01 :



خریطة إتحاد المغرب العربي

المصدر: <https://www.aljazeera.net>

الملحق رقم 02 :

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية.

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني،
رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ
والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما
يربطها من علاقات، ويتتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.
وعريا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب
وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتشييد العلاقات السلمية داخل المجتمع
الدولي واستباب الأمان والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد
مشتركة تحسّن التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرًا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء
الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نجح سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذها من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذها من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادلة كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

- مجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللحان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزارتها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

- يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من مثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتعطية نفقاتها.

المادة الثانية عشر

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادلة كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيط به مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتحدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تحتخص الهيئة بالنظر في التزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في التزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحکام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

- كل اعتداء تعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تحالف عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى مالم تتناقض مع أحکام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

- للدول الأخرى المنتسبة إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة
إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذا المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا لإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الالزمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأربعين عاشر رجب الرفد 1409 هـ ————— 17 فبراير (النوار) 1989 م.
و.ر) الموافق ل————

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

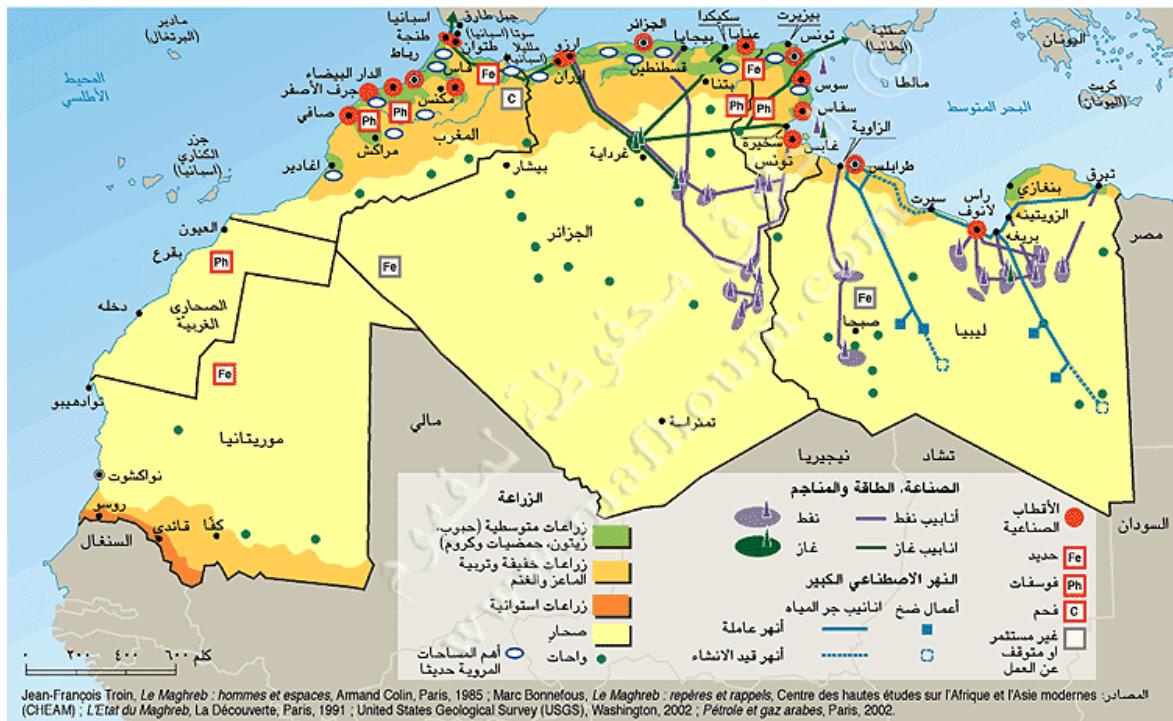
عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معوية ولد سيدي أحمد الطابع

**

المرجع: محمد علي داهش ، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 292.

الملحق رقم 03 :



خريطة اقتصادية لاتحاد المغرب العربي

[المصدر: www.marefa.org](https://www.marefa.org)

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

-1 العقاد صلاح، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.

-2 المدینی أحمد توفيق، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2009.

ثانياً: المراجع:

-1 ابراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

-2 بخوش صبيحة ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2011.

-3 بخلولي فيصل ، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، ع14، جامعة البليدة 2، الجزائر.

-4 بوقرة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008.

-5 بوقرة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، دار هومه، 2010.

-6 جدوا محمد الأمين ولد أحمد، تطور التجارة الخارجية المغاربية لتدعم التكامل الاقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.

-7 خضير كاظم محمود، هايل يعقوب فاخوري، إدارة الإنتاج، دار الصفا، الأردن، 2001.

-8 خلف التميمي عبد المالك، أصوات على المغرب العربي (رؤى عربية مشرقية)، دار البصائر، الجزائر، 2011.

- 9- بن خليفة عبد الوهاب ، اتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010.
- 10- داهش محمد علي، الحركات الوطنية والاتجاهات الوضودية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
- 11- داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011.
- 12- راشد أحمد إسماعيل ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-الجزائر-تونس-المغرب وموريطانيا)، دار النهضة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2004.
- 13- أبو زكريا يحيى ، الطريق إلى الصحراء الغربية على تل أبيب، دار ناشري، الجزائر، 2003.
- 14- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام القاهرة، 2011.
- 15- سرية عصام نور، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون (د.م.ن)، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
- 16- السنوسي أحيمدة محمد، الاتحاد المغاربي وجغرافياً إقليمية واجتماعية وسياسية، جامعة الفتح ،طرابلس ،1999.
- 17- السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريطانيا)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006.
- 18- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996.
- 19- صديق أحمد، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، دار إفريقيا الشرق، ط 2، الدار البيضاء، 1991.

- 20- العايب معمر ، مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 22- العروي عبد الله، المغرب العربي (نظرة مستقبلية)، وزارة الخارجية الإمارات العربية المتحدة، 1983-1984.
- 23- العشماوي سعد الدين ، أسس الإدارة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1984.
- 24- العمammerة سعد بن البشير ، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، الجزائر، 2003.
- 25- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي نداء المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية 1989.
- 26- كمال محمد مصطفى، فؤاد تهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.
- 27- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- 28- المجدوب أسامة ، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- 29- مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية (بعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج)، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، 2006.
- 30- المديني توفيق ، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، منشورات إتحاد المغرب العربي، دمشق، 2006.
- 31- مسعيداوي يوسف، آثار الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاديات العربية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، دار المدى، 2005.
- 32- بن مشرى عبد الحليم، التنافس الدولي في منطقة "المغرب العربي" ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة قطر 17-18، فيفري 2013.

- 33- المغيري محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.
- 34- مقالتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، دار السبيل، ط 1، الجزائر، 2009.
- 35- مقالتي عبد الله، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية (ج 1)، دار السبيل، الجزائر، 2009.
- 36- مقالتي عبد الله، توالي دمحان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشرق، ط 1، الجزائر، 2009.
- 37- مندر محمد ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
- 38- منسيسي أحمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2002.
- 39- مهنا محمد نصر، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، المركز الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- 40- الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحيدة العربية، بيروت، 1987.
- 41- يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

ثالثاً: المحلاط:

- 1- بلعيفة أمين، السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي والتكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية سياسية، ع 3، جامعة جيجل، الجزائر.

- 2 بلقاسم محمد، طلاب الوحدة (جمعية طلبة شمال إفريقيا، مجلة الرؤية، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.
- 3 شرافي عبد العزيز، اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع5، جامعة متورى قيسطينة، 2005.
- 4 شكري عز الدين، المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1988.
- 5 صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع2، جامعة سطيف، الجزائر، 2003.
- 6 الكيتيри مصطفى و آخرون، اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الدراسات العربية، ع03، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1989.
- 7 لعجال أuggال محمد لمين ، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، ع05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، مارس 2010.
- 8 مسعد تفین عبد المنعم ، الإطار الإقليمي العربي في السبعينيات، مجلة المستقبل العربي، ع 132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، فيفري 1991.
- 9 مهابة أحمد ، شكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش، مجلة السياسة الدولية، ع130، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1997.
- 10 ناجي أحمد ، الإتحاد المغاربي (طموحاته و اشكالياته)، مجلة السياسة الدولية ع111، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1993.
- 11 نزيهة أحمد التركي، إستراتيجية الفرصة البديلة "الاختيار المغاربي بين ضرورات الحاضر وطموحات المستقبل، مجلة دراسات دولية، ع 126/127، منظمة فريدریش ائیرت جمعية دراسات دولية ، تونس، جوان 2014.

12- ولد السالك ديدي ، اتحاد المغرب العربي أسباب التغير و مداخل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005.

رابعا- الملتقيات:

-1 البالي نعيمة، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض "ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة-قطر، 17-18، فيفري، 2013.

-2 بن مشرى عبد الحليم، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر.

-3 زريق كمال، مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل.

-4 سفيان خوجة علامة، مريم قايد، في ظل تحديات العولمة، ملتقى الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة، جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية-قسنطينة، بدون سنة نشر.

خامسا: الرسائل العلمية:

- بلقاسمي رقية ، التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، جامعة محمد خضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

سادسا- الواقع الإلكترونية:

-1 بن عتبر عبد النور، الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع، 2019/05/27، <https://www.aljazeera.net>، 22:00، سا.

- موساوي عادل ، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي الفاعلات المحلية والإقليمية -2
https://www.albayonco.uk.files/article_mages والإسلامية،
.10:00، 2019/03/13، 1taknin
<https://ar.wikipedia.org> -3
<https://www.marefa.org> -4
https://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html -5

الفهرس

إهداء

كلمة شكر

المقدمة.....	أ-د.....
الفصل الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي.....	06.....
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإتحاد المغرب العربي.....	08.....
المطلب الأول: مفهوم إتحاد المغرب العربي.....	08.....
المطلب الثاني: تأسيس إتحاد المغرب العربي.....	09.....
المطلب الثالث: أهداف إتحاد المغرب العربي وهياكله.....	11.....
المبحث الثاني: مراحل تطور إتحاد المغرب العربي.....	17.....
المطلب الأول: مرحلة تطور العمل الوحدوي المغاربي (1945م-1958م).....	17.....
المطلب الثاني: مرحلة تطور الإتحاد من مؤتمر طنجة إلى استقلال الجزائر 1962م.....	18.....
المطلب الثالث: مرحلة تطور مسار التجربة الوحدوية (1964م-1989م).....	21.....
المطلب الرابع: مرحلة تراجع مسار اتحاد المغرب العربي (1990م-2018م).....	25.....
الفصل الثاني: مقومات ودوافع نشأة إتحاد المغرب العربي.....	30.....
المبحث الأول: مقومات نشأة الإتحاد المغاربي.....	32.....
المطلب الأول: المقومات الطبيعية (الجغرافية).....	32.....
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.....	36.....
المطلب الثالث: المقومات الثقافية.....	36.....

المبحث الثاني: دوافع وظروف نشأة الإتحاد المغاربي.....	39
المطلب الأول: الدوافع الداخلية لنشأة الإتحاد.....	39
المطلب الثاني: الدوافع الخارجية لنشأة الإتحاد.....	42
المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية لنشأة الإتحاد.....	45
الفصل الثالث: معوقات ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.....	49
المبحث الأول: المعوقات السياسية والاقتصادية.....	51
المطلب الأول: المعوقات السياسية.....	51
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.....	60
المبحث الثاني: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي.....	68
المطلب الأول: المدخل السياسي.....	68
المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي.....	70
الخاتمة.....	73
الملاحق.....	77
قائمة المصادر والمراجع.....	85
الفهرس.....	92

الملخص

عرف اتحاد المغرب العربي تكتل وتعاون مشترك من طرف دوله الخمس (الجزائر، موريتانيا، ليبيا، تونس، المغرب) وذلك من أجل تشطيط وتقوية فكرة التعاون الاقتصادي والسياسي، ورسمت هذه الدول مبادئ لتحقيق أهدافها من خلال الاجتماعات والاتفاقيات المختلفة، فكانت هناك مؤسسات تشرف على ذلك، فالممكانيات الطبيعية والبشرية لاتحاد المغرب العربي ساعدته على مواكبة مسيراته التكاملية لأن بلدان المغرب العربي تظفر بإمكانيات خاصة الطبيعية منها، وبالرغم من توفر إمكانيات بخاخ وتفعيل هذا الاتحاد، إلا أن هناك معوقات تصدء في مساره الوحدوي وتواجهه جملة من العقبات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحول دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين اتحاد جمركي ولا سوق مشتركة ولا منطقة تبادل حرة مغربية، فإن الأمر يستدعي توفر الإرادة والعزم من أجل تكثيف الأوضاع وإستراتيجية للتنمية المغاربية، والتي من خلالها تحقيق اندماج إيجابي لأقطار المغرب العربي ضمن الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: اتحاد المغرب العربي – التكتل – اقطار المغرب العربي.

Summary

The arab maghreb union (amu) has established a bloc and joint cooperation by The five countries ,(Algeria, mouritania, Libya, Tunisia, and morocco), in order to revitalize and strengthen The idea of economic and political cooperation, The countries have, set principles for achieving Their objectives Through various meetings and conventions. and the human union of The arab Maghreb helped him to keep up with his integrative march because The bal Maghreb countries are forgiven of natural possibilities, despie the possibility of success and activation this is the union but there are obstacles that stand in the path of unity and face a number of political economic and technical obstacles that prevent the challenge of this bloc the role assign end to my father has not succeeded in forming a customs union, aceemmon market and a free zone of Moroccan exchange, which requres the will and determination to geate, the Maghreb is part of the global economy, a situation and a strategy for Maghreb development, through which a positive integration of countries com be achieved the Maghreb is part of the global economy.

Key words :arab magreb union–the bloc–maghreb countries